

قائمة المحتويات

.....	مقدمة
.....	أهداف المؤتمر
.....	أنشطة المؤتمر
.....	اليوم الأول
.....	تقارير قطرية وشهادات حول التحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان
.....	ورشات عمل
.....	المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان
.....	اليوم الثاني
.....	الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان
.....	تقدير المخاطر والإدارة الأمنية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان
.....	ورشات عمل
.....	اليوم الثالث
.....	تضمين التيار العام للعمل بعد النوع الاجتماعي وإضفاء طابع النوع الاجتماعي على المدافعين عن حقوق الإنسان
.....	العمل الاستشاري الخاص بمضاعفات الصدمة النفسية والاستراتيجيات الماكرة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان
.....	اليوم الرابع
.....	كسب التأييد والعمل الإعلامي المتعلقان بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والتخطيط للعمل الدعائي وتنظيمه
.....	ورشات عمل
.....	اليوم الخامس
.....	إطلاق الشبكة
.....	الاستخلاصات والتقويم
.....	تحديث صادر في يونيو/حزيران 2006
.....	مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر
.....	الملحق أ إعلان الشبكة
.....	الملحق ب خطة العمل
.....	الملحق ج جدول أعمال المؤتمر

شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

"الدفاع عن المدافعين":

مؤتمر للمدافعين عن حقوق الإنسان

30 أكتوبر/تشرين الأول – 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، عنتيبي، أوغندا

© خاص

مقدمة

عقدت منظمة العفو الدولية (منظمة العفو) ومشروع شرق أفريقيا والقرن الأفريقي للمدافعين عن حقوق الإنسان (المشروع) (1) مؤتمراً للمدافعين عن حقوق الإنسان في عنتيبي، بأوغندا، ما بين 30 أكتوبر/تشرين الأول و4 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وجمع المؤتمر سوية 43 من المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم 19 مدافعة امرأة عن حقوق الإنسان، من دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. ومثل المشاركون في المؤتمر منظمات أو ائتلافات للمدافعين عن حقوق الإنسان من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وأرض الصومال والسودان (بما فيه جنوب السودان)، وتنزانيا (البر الرئيسي وزنجبار) وأوغندا.

ووفر المؤتمر فرصة فريدة للمدافعين عن حقوق الإنسان القادمين من الإقليم الفرعي كيما يتقاسموا تجاربهم ويتبادلوا الآراء. كما أرسى الأسس لضمان الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في الإقليم الفرعي مستقبلاً، وتعزيز التعاون فيما بينهم، واعتماد برامج من أجل بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان.

وكانت الأغراض الرئيسية للمؤتمر على النحو التالي:

1. دراسة التحديات الإقليمية التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان؛
2. توفير التدريب بشأن الاتفاقيات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان؛

(1) المشروع منظمة غير حكومية مسجلة في أوغندا، وموقعه الإلكتروني: <http://www.yorku.ca/crs/AHRDP/index.html>.

3. تعريف المشاركين بأشكال المشورة المتخصصة في معالجة الآثار النفسية للصددمات والاستراتيجيات المواجهة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما من يعملون منهم تحت التهديد في حالات النزاع المسلح؛
4. وضع خطط إقليمية وإنشاء شبكة للتحركات.

وتم تزويد المشاركين بحزمة معلومات تضمنت الوثائق التالية:

- إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (2)
- قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، والمبادئ التوجيهية لإجراء الاتصالات
- معلومات بشأن برنامج منظمة العفو الدولية الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا
- خلفية متنوعة، ومواد وورشات عمل للحملات، بما فيها تقرير بشأن مؤتمر مماثل، وإنشاء شبكة للمدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا بعنوان: "خذ حذرك، فأنت تتكلم كثيراً" — مدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للهجوم (رقم الوثيقة: AFR 05/001/2001، أبريل/نيسان 2001).

وكانت النتائج الرئيسية للمؤتمر هي إنشاء شبكة جديدة للمدافعين عن حقوق الإنسان تربط بين المنظمات العاملة بشأن حقوق الإنسان، وتبني خطة عمل لشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان الجديدة. وستوافر هذا التقرير باللغات التالية، إضافة إلى الإنجليزية: العربية، والصومالية، والأماهيرية، والتيجينية (3).

أغراض المؤتمر

يهدف مشروع شرق أفريقيا والقرن الأفريقي للمدافعين عن حقوق الإنسان وعمل منظمة العفو الدولية في هذا الشأن إلى دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في الإقليم الفرعي عن طريق الحد من انكشافهم لخطر الاضطهاد وتعزيز قدراتهم بفعالية في دفاعهم عن حقوق الإنسان. والمدافعون ينتمون إلى جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وأرض الصومال (4) والسودان وتنزانيا وأوغندا. وقد عانى قسط كبير من هذا الإقليم الفرعي من

(2) عنوانه الكامل هو "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق ومسؤوليات الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً وحمايتها. وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر/تشرين الأول 1998. بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(3) سيتم نشر الروابط مع صفحات الترجمة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر، وكذلك على الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية www.amnety.org. كما ستكون متوفرة بناء على الطلب من البريد الإلكتروني castaffrica@amnesty.org.

(4) لا تتخذ منظمة العفو الدولية والمشاركين في المؤتمر موقفاً بشأن وضع أرض الصومال، التي أعلنت استقلالها منذ انهيار الجمهورية الصومالية في 1991 ولكنها لم تنل الاعتراف الدولي حتى الآن. ويعمل مدافعون عن حقوق الإنسان ينتمون إلى بلدان مختلفة في الإقليم الفرعي سوية بشأن التوصل إلى أساس غير سياسي لعملهم يقوم على الاحترام المتبادل والتعاطف، وهم ملتزمون بحماية بعضهم بعضاً بغض النظر عن طبيعة العلاقات السياسية بين حكومات بلدانهم.

انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان تعود إلى سنوات عديدة في سياق حكم الحزب الواحد والدكتاتوريات العسكرية والنضال من أجل الديمقراطية والحروب الأهلية، وفي حالة الصومال القسوى، في سياق انهيار الدولة طويل الأجل.

والمدافعون عن حقوق الإنسان هم رجال ونساء يقفون على الخط الأمامي لجبهة النضال من أجل ضمان احترام المبادئ التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (1998). كما إن المدافعين عن حقوق الإنسان صلة وصل حاسمة في سلسلة حماية حقوق الإنسان، بدءاً بحملاتهم في صالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاءً بكسب تأييد أرفع المستويات الدولية من أجل تحسين أداء الآليات التي تتكفل بحماية حقوق الإنسان. وفي سياق هذه العملية، يدعمون حكم القانون والمؤسسات، ومبادئ الديمقراطية في شتى أنحاء العالم. وينشرهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وسعيهم لكسب تأييد سلطات الدول والهيئات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، فإنهم يرتقون بمستوى وعي البشر بحقوقهم الإنسانية التي تستحق لهم، ويساعدون على تعبئة ضحايا الانتهاكات ليناضلوا ضد هذه الانتهاكات.

ففي معظم الأحيان، تعرّض جهود المدافعين عن حقوق الإنسان الرامية إلى كشف النقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان هؤلاء المدافعين لمخاطر شخصية ومهنية عظيمة. وعلى الرغم من الحماية التي توفرها لهم المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والمجتمع الدولي، فإن الحكومات (وبعض الجماعات السياسية المسلحة أيضاً) تواصل القيام بأعمال قمعية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان حتى تحول دون الكشف عن ممارساتها أو ما يوجه إليها من انتقادات نتيجة انتهاكها لحقوق الإنسان. وتلاحق الحكومات المدافعين عن حقوق الإنسان بالمضايقة، كما تحرمهم من حرية التنقل أو التجمع، وتفصلهم من وظائفهم وتلقي بهم في غياهب السجون على نحو غير قانوني أو استناداً إلى إجراءات قضائية مثلومة، وتقوم بتعذيبهم وإعدامهم دونما محاكمة عادلة، أو بـ"إخفائهم". كما اضطر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الفرار من بلدانهم هرباً من مثل هذه الممارسات.

ويهدف المؤتمر، كجزء من استراتيجية أكثر اتساعاً، إلى خلق شبكة إقليمية فرعية عن طريق ما يلي:

- أ) الحفاظ على شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان الملتزمين بتقديم الدعم والحماية المستمرين لحقوق المدافعين في مختلف أرجاء الإقليم الفرعي؛
- ب) إنشاء عملية للتخصيب عابرة للحدود القطرية والإقليمية وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين المدافعين عن حقوق الإنسان من مختلف الأقاليم الفرعية الأفريقية وعلى المستوى الدولي؛
- ج) لفت الأنظار محلياً وإقليمياً ودولياً إلى محنة المدافعين عن حقوق الإنسان، لزيادة وعي الجمهور بها، وإبراز صورة المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان من النساء؛
- د) جعل بُعد النوع الاجتماعي بعداً عاماً في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- هـ) التعريف بالآليات الدولية القائمة على صعيد الأمم المتحدة والصعد الإقليمية، وتوفير التدريب على استخدامها؛

- (و) توفير التدريب للمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان في ظروفها المتفردة والتقصي بشأنها والإبلاغ عنها، وعلى أساليب إدارة المخاطر؛
- (ز) تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان على تنمية علاقات عمل مع آليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان لضمان الانتفاع بهذه الصلات وبما تقوم به هذه الآليات من إجراءات؛
- (ح) تقديم المشورة المتخصصة والمهنية لضحايا الصدمات النفسية الناجمة عن الانتهاكات، والاستراتيجيات الموائمة للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما من يعملون تحت التهديد في أوضاع النزاع المسلح؛
- (ط) مراجعة الاستراتيجيات الأفريقية للمدافعين عن حقوق الإنسان، من قبيل خطة عمل جوهانسبيرغ للعام 1998، والانتقال بالنقاش وبالتفاهيات المتعلقة بالتنفيذ إلى مرحلة أكثر تقدماً.

أنشطة المؤتمر

أثناء المؤتمر، انخرط المشاركون في مناقشات بشأن تجاربهم وتبادلوا استراتيجياتهم الرامية إلى تعزيز عملهم. واجتذبت المؤتمر تغطية إعلامية كبيرة سواء من جانب محطات التلفزيون أو الإذاعة. وأجرى مقرراً المؤتمر حسن شير شيخ (من المشروع) وجين لو كينغا (من منظمة العفو)، وبعض المشاركين، مقابلات عديدة في مختلف مراحل المؤتمر.

بيد أن ظهور أزمة لحقوق الإنسان في إثيوبيا وزنجبار أدى بصورة مفاجئة إلى اضطراب في سير المؤتمر. فكان على المندوب القادم من زنجبار العودة إلى وطنه فوراً للانضمام إلى زملائه ممن يراقبون الحالة المتوترة لحقوق الإنسان الناجمة عن أزمة ما بعد الانتخابات. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة الإثيوبية باعتقال قاعدة المعارضة وعدد من ناشطي حقوق الإنسان ممن اهتمتهم بالتحريض على العنف في البلاد. وأطلقت قوات الأمن الإثيوبية النار على المتظاهرين في أديس أبابا ممن كانوا يحتجون على تزوير مزعوم للانتخابات لصالح الحزب الحاكم، ما أدى إلى مصرع العشرات من المتظاهرين، بينما شنت قوات الأمن حملة اعتقالات شملت الآلاف من مؤيدي أحزاب المعارضة في مختلف أرجاء البلاد، كما شملت بعض المدافعين عن حقوق الإنسان. وكان ثمة أشخاص آخرون على قائمة "المطلوبين" بينهم اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان كانا يحضران هذا المؤتمر - وهما محقق في شؤون حقوق الإنسان وصحفي بارز - فلم يتمكنوا بالنتيجة من العودة بأمان إلى وطنهما (5).

وصيغت أثناء المؤتمر مناشدة لحكومة إثيوبيا أقرها جميع المشاركين وأعربوا فيها عن بواعث قلق الشبكة بشأن الاعتقالات ومعاملة المدافعين الإثيوبيين عن حقوق الإنسان، ودعوا فيها إلى الإفراج عنهم فوراً وبلا قيد أو شرط.

وفيما يلي ملخص لسير جلسات المؤتمر (أنظر الملحق ج للاطلاع على برنامج المؤتمر). كما يمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالمشاركين في الجزء الخاص بالتقرير القطري لكل بلد في ما يلي (6).

(5) أصدرت منظمة العفو بياناً صحفياً (AFR 25/019/2005) ومناشدة لتحرك عاجل بشأن المعتقلين (AFR 25/017/2005).

(6) تفاصيل الاتصال لجميع الأشخاص المرجعيين منشورة على الموقع الإلكتروني التالي للمؤتمر:

www.yorku.ca/crs/AHRDP/Conference/confhome.htm

اليوم الأول

إثر ترحيب قدّمه منسق المؤتمر حسن شير
شيخ، بدأ المؤتمر بكلمات رئيسية ألقاها
أليكس نيفي، مدير الفرع الكندي لمنظمة
العفو الدولية؛ وآني رشيدي مولومبا، ممثلة
جانايبا جوهيم، المقرر الخاص للجنة
الأفريقية المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان

ليفنغ ستونسوانيانا، مؤسسة
مبادرة حقوق الإنسان، أوغندا
- مسؤول الموارد
© خاص

حسن شير شيخ، منسق مشروع
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي
للمدافعين عن حقوق الإنسان
© خاص

في أفريقيا؛ ومارغريت سيكاغايا، رئيسة لجنة حقوق الإنسان الأوغندية.
وأشار إليكس نيفي إلى أن ثمة حقيقة توحد المشاركين، ألا وهي أهم جميعاً يعززون حقوق الإنسان ويحمونها،
ويسائلون الجناة عما تقتضيه أيديهم. وشدد كذلك على عالمية حقوق الإنسان وعلى أن من مسؤولية المدافعين عن
حقوق الإنسان الدفاع عن المجتمع العريض ودعم بعضهم البعض. وشجعت ممثلة جانايبا جوهيم المدافعين عن
حقوق الإنسان على الانخراط مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة عن طريق تقديم المعلومات إليها
وكسب تأييدها والإعراب عن الدعم لها بغية تقوية الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وشددت
مارغريت سيكاغايا على أهمية التفكير على نحو استراتيجي والقيام بأبحاث عالية الجودة وبعمل توثيقي رفيع،
والحفاظ على المصداقية والحيدة في عمل حقوق الإنسان. كما شجعت المدافعين عن حقوق الإنسان على إخضاع
الجناة للمساءلة ومطالبة الحكومات بأن تكون على قدر مسؤولياتها.

التقارير والشهادات القطرية بشأن التحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان

قدّم مدافع واحد عن حقوق الإنسان من كل قطرٍ ممثل في المؤتمر بياناً أو شهادة شخصية بشأن التحديات التي
يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في بلده، وسلط الضوء على مسائل بعينها يتعرضون لآثارها (7). ويتضمن
الجزء الرابع فيما يلي تحديثاً موجزاً بشأن الأوضاع القطرية حتى وقت نشر هذا التقرير (يونيو/حزيران 2006).

إريتريا

تمر إريتريا بتحدٍ خاص. فليس ثمة منظمات لحقوق الإنسان على الأرض - ولا فضاء
للعمل بشأن حقوق الإنسان نتيجة لتفشي القمع السياسي. وفي الوقت الراهن، يتولى
أنشطة حقوق الإنسان المدافعون عن حقوق الإنسان في الشتات فقط، الذين يتصلون
بأفراد من المدافعين غير المعلنين عن حقوق الإنسان وبصلاوات داخل إريتريا. ويواجه
إريتريو الشتات تحديات من قبيل عدم كفاية القدرات وعدم تلقي الدعم الكافي
والتهديدات لسلامتهم الشخصية وأمنهم الشخصي. ويحتاج المدافعون الإريتريون عن
حقوق الإنسان إلى الدعم في مضمار التوعية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، ومن أجل بناء الشبكات مع مدافعين
آخرين عن حقوق الإنسان، وتنظيم حملات من أجل تعزيز الحماية لطالبي اللجوء الإريتريين في مختلف أنحاء العالم.

إليزابيث تشايروم - هموم
حقوق الإنسان لإريتريا
© خاص

(7) هذه التقارير القطرية لا تقدم عرضاً وافياً لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان فيها، كما إن هذه ليست المنظمات الوحيدة
للمدافعين عن حقوق الإنسان في الإقليم الفرعي.

المنظمة التي جرى تمثيلها: "هموم حقوق الإنسان في إريتريا" – إليزابيث تشاريوم (حلقة اتصال الشبكة مع إريتريا).

إثيوبيا

في إثيوبيا مجتمع متطور لحقوق الإنسان. بيد أنه يواجه موقفاً عدائياً من جانب الحكومة والحزب الحاكم حيثما يقوم المدافعون عن حقوق الإنسان بانتقاد ما تقره الحكومة من انتهاكات لحقوق الإنسان أو بكشف النقاب عنها. وقد طوّر المدافعون عن حقوق الإنسان الإثيوبيون شبكات داخلية وخارجية رغم الضغوط السياسية، ورغم حالة الانتهاكات الجماعية على نطاق واسع لحقوق الإنسان في أرجاء عديدة من البلاد.

كيفلي مولات، اتحاد صحفيي
الصحافة الإثيوبية الحرة
© منظمة العفو الدولية

* علم كيفلي مولات، رئيس اتحاد صحفيي الصحافة الإثيوبية الحرة، الذي تعرض للاعتقال سبع مرات على الأقل في السنوات الماضية، أثناء حضوره المؤتمر أنه مطلوب للشرطة إثر المظاهرات التي اندلعت في إثيوبيا أثناء المؤتمر، وأدت إلى أعمال قتل واعتقالات جماعية للمتظاهرين على أيدي الشرطة. ولم يتمكن من العودة بأمان، وبلغه لاحقاً أنه قد وجهت إليه غيابياً تهمة "ارتكاب انتهاكات للدستور"، و"تعريض سلامة الدولة للخطر"، و"إضعاف القدرات الدفاعية للدولة"، و"الإبادة الجماعية". وتعتبره منظمة العفو الدولية مدافعاً عن حقوق الإنسان من شأنه لو كان في إثيوبيا في ذلك الوقت أو إذا عاد إلى إثيوبيا، أن يكون من سجناء الرأي ممن لم يستخدموا العنف أو يدعوا إليه. وقد تقدم بطلب للجوء ويواصل عمله كمدافع عن حقوق وسائل الإعلام.

المنظمات الممثلة

المجلس الإثيوبي لحقوق الإنسان (EHRCO – وهو حلقة الاتصال الإثيوبية مع الشبكة) – Yenemengist
Demissie Wolderufael و Yared Hailemariam؛ ومبادرات أفريقية من أجل نظم ديمقراطية للكلام
Kebede Kejela – (AIDWO)؛ ومركز كيمباتي النسائي للوعون الذاتي (KMG) – Woldegabriel
Woldeghorghis؛ واتحاد المهنيين للتحرك من أجل الشعب (APAP) – Debebe Hailegabrie؛ واتحاد
الحاميات الإثيوبيات (EWLA) – Tikikel Tadele Alemu؛ واتحاد صحفيي الصحافة الإثيوبية الحرة (EFJA)
Kifle Mulat –

شهادة تقدم بها يارد هايليمايام

المحقق في المجلس الإثيوبي لحقوق الإنسان

عملت على مدار السنوات السبع الماضية لدى المجلس الإثيوبي لحقوق الإنسان (المجلس) كمحقق في قضايا حقوق الإنسان. وقد أنشئ المجلس في 10 أكتوبر/تشرين الأول 1991، مباشرة بعد إسقاط النظام الوحشي لحكومة ديرغيو، الذي دام 17 عاماً. وهو منظمة غير حكومية مستقلة وغير ربحية وغير متحيزة تقوم على العضوية. وهي كذلك أولى منظمات حقوق الإنسان في إثيوبيا التي انخرطت في مراقبة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وأبرز هذه المنظمات.

ونتيجة للدرجة العالية من خطر القمع والمضايقة والاضطهاد القضائي المحتمل استناداً إلى تمم مفبركة، وللتهديدات والتشهير والترهيب، فأنا الآن مجبر على العيش في المنفى. فبعد انتخابات مايو/أيار 2005، كنت بين المدافعين عن حقوق الإنسان الذين استُهدفوا بالإعدام والتعذيب والضرب والاعتقال التعسفي أو التهديدات بالموت. وبينما أستطيع البقاء في المنفى بعد هذا المؤتمر، يقبع زملائي، بمن فيهم مؤسس المجلس ورئيسه السابق، البروفيسور ميسفين وولدمازيام، البالغ من العمر 75 عاماً، رهن الاحتجاز ويواجه تمماً خطيرة.

وإثر إعلان النتائج المؤقتة المزورة لانتخابات مايو/أيار 2005، وقعت بعض الحوادث. ففي 6 يونيو/حزيران 2005، اتهمت مظاهرة احتجاج نظمها طلبة جامعة أديس أبابا الحزب الحاكم بتزوير الانتخابات، وتعرضوا بالتالي للضرب بالهراوات وبأعقاب البنادق على أيدي الشرطة. ونجم عن ذلك مقتل طالب في مقتبل العمر. وفي 8 يونيو/حزيران، قامت قوة حكومية مدججة بالسلاح بنشرتها الحكومة في شوارع أديس أبابا بتصفية ما لا يقل عن 42 مدنياً بريفاً لمشاركتهم في مظاهرة تطالب باحترام النتائج الحقيقية للانتخابات التي جرت في البلاد.

وحينذاك، قمت مع زميلين لي بتحقيقات حول ما حدث. وفي الساعة التاسعة من مساء 8 يونيو/حزيران، جرى اعتقال أحد محققي المجلس اللذين يعملان معي، وهو تشيرنيت تاديسي، في أديس أبابا. كما جرى تفتيش منزلي من قبل الشرطة في غيابي. ولم يتم الكشف عن مكان وجود تشيرنيت لأسبوع كامل. وبعد أسبوع، تم تحديد مكانه في سجن مدينة زيواي، على بعد 250 كيلومتراً إلى الجنوب من أديس أبابا. وبعد أسبوع من ذلك، أي في 13 يونيو/حزيران، اعتقلني الشرطة سوية مع برهانو تسيغو، الذي كان يرئس دائرة المراقبة والأبحاث والمقاضاة العامة في المجلس، أثناء مغادرتنا مكتبنا في حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً. واحتجزنا خمس ساعات في أحد مراكز الشرطة في أديس أبابا، وجرى اقتيادنا مكبلي اليدين وعاربي القدمين من أديس أبابا إلى سجن مدينة زيواي. وبعد أسبوع واحد من الاعتقال، وجهت إلينا تهمة تنظيم مظاهرات معارضة في أديس أبابا.

ولم تعلم أسرنا بمكان احتجازنا لعدة أيام، نظراً لاعتقالنا بمعزل عن العالم الخارجي ورفض السلطات الكشف عن مكان وجودنا. وكانت ظروف السجن سيئة. ولم نعط بطانيات وفرشات إلا بعد ستة أيام من النوم على الأرضية الإسمنتية. وبعد أسبوعين من الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي، سمح لعائلتي وللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتنا. وبعد ذلك بثمانية أيام، مثلنا أمام قاض في زيواي في جلسة مغلقة لم يسمح لنا أثناءها بالتحدث إلى محامي الدفاع. ولم يُعرَ القاضي اهتماماً لشكوانا بأننا محتجزون بصورة غير قانونية لفترة تجاوزت الساعات الثماني والأربعين المحددة بالقانون. وأُفرج عنا بالكفالة بعد 21 يوماً من الاعتقال دون أن توجه إلينا تهمة رسمية.

وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول، قدمت إلى أوغندا بعد أن تلقيت دعوة للمشاركة ولتقديم شهادتي في هذا المؤتمر. وأثناء وجودي في أوغندا في هذا المؤتمر، تكررت المظاهرات وأعمال القتل كالسابق في أديس أبابا. فلاقى ما لا يقل عن 36 شخصاً مصرعهم في الشوارع. وقد أصدرت الشرطة الإثيوبية الاتحادية قائمة بأسماء وصور 55 شخصاً من "المطلوبين فوراً" الذين تتهمهم بتنسيق أنشطة تخريبية ترمي إلى تفكيك النظام الدستوري عن طريق استخدام القوة، وقيادة هذه الأنشطة والمشاركة فيها. واسمي وصورتي على القائمة. وكان هذا هو اليوم الذي علمت فيه أنه ليس بإمكانني العودة إلى الوطن.

السودان

جيراميا سواكا موزيز، مجلس الكنائس في السودان © خاص	عثمان حميدة، منظمة مناهضة التعذيب في السودان © خاص	هلا ياسين الكريب، شبكة المبادرات الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي © خاص
--	--	--

كثيراً ما يعتقل المدافعون عن حقوق الإنسان في السودان بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة، لا لسبب إلا لما يقومون به من عمل للدفاع عن حقوق الإنسان. ويُستهدف من يعملون بشأن الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في دارفور على نحو خاص.

وعلى ما يبدو، ثمة تواطؤ بين الحكومة السودانية وجماعات المعارضة والمجتمع على إنكار تفشي العنف ضد المرأة. حيث تناضل المدافعات عن حقوق الإنسان ضد هذا الصمت، الذي يترك المرأة مكشوفة الظهر على نحو خاص. فالعنف ضد المرأة يتخذ طابعاً منهجياً، بينما يجري استهداف النساء بطرق مختلفة عديدة.

وفي جنوب السودان، لا تزال منظمات حقوق الإنسان عاجزة عن القيام بدورها نتيجة للاختلالات ولانتهاكات حقوق الإنسان التي تفشت إبان الحرب الأهلية الطويلة الأجل. وليس ثمة حماية أو احترام لحقوق الإنسان في مناطق النزاع الراهنة في دارفور وغيرها. ولم يجرِ إشراك المدافعين عن حقوق الإنسان في العمليات السلمية أو إعطاؤهم أي دور يذكر في المساعدات الإنسانية الدولية وعملية إعادة البناء.

المنظمات الممثّلة

منظمة مناهضة التعذيب في السودان (وهي حلقة الاتصال مع الشبكة) – عثمان حميدة؛ ومجتمع القانون لجنوب السودان (وهي حلقة الاتصال مع الشبكة عن جنوب السودان) – هاريت كويانغ لونغو؛ والمبادرات الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي – هلا ياسين الكريب؛ ومجلس الكنائس في السودان – جيريميا سواكا موزيز.

شهادة من مدافعة عن حقوق الإنسان من جنوب السودان (8)

انخرطت في العمل كمدافعة عن حقوق الإنسان في جنوب السودان لعدد من السنوات. وقد عملت بشأن القضايا القانونية لضمان الحماية للمرأة.

وأعمل في جو تسود فيه الأوضاع العسكرية. فأولاً، ليس ثمة شكل من أشكال الحماية للفرد، وثانياً، كل شيء يسير على أساس الأولويات والأنظمة العسكرية. ويتولى أمر مؤسسات حكم القانون أشخاص لم يتلقوا أي تدريب في مجال العمل الشرطي أو الإشراف على السجون. وفي غياب مثل هذا التدريب، تكثر حوادث انتهاك حقوق الإنسان.

عملت بشأن حالات في المجال الذي اخترت لنفسي أن أساعد فيه موكلتي. وأحد الأمثلة على ذلك موكل اعتقل من جانب السلطات بلا سبب. ولم أتمكن من اللجوء إلى أي آلية قانونية لحمايته، وكان المخرج الوحيد أمامه هو الهروب من المنطقة.

وبصفتي امرأة تدافع عن حقوق الإنسان، فإنني أواجه صعوبات إضافية. فالتماسك الثقافي لا يزال شديداً للغاية، ولذا فإن العمل في مجتمع يسيطر فيه الذكور بصورة طاغية وتسود فيه النزعة الأبوية يعرض المدافعات النساء عن حقوق الإنسان لعدد من المشكلات، وفي كثير من الأحيان للانتكاسات.

إن المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان يواجهون العديد من التحديات في أوضاع تسود فيها النزاعات وتغيب فيها الحماية القانونية الفعالة. ولا بد من أن يتوفر مزيد من الحماية حتى يكون بإمكان المدافعين عن حقوق الإنسان القيام بعملهم، والحاجة إلى ذلك ماسة أكثر بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان من النساء.

الصومال وأرض الصومال

عقب 14 سنة من الهيار الدولة في الصومال، تمكنت الهيئات المدنية ومنظمات المجتمع المدني من إنشاء بعض المنظمات والشبكات القوية لحقوق الإنسان التي تعمل بشأن العديد من حقوق الإنسان وقضايا التنمية، على الرغم مما تواجهه من عنف على أيدي أمراء الحرب. وقد سعى المدافعون الصوماليون

مدافعون عن حقوق الإنسان في الصومال مع باحث منظمة العفو
© خاص

عن حقوق الإنسان في الجنوب إلى إقامة الصلات مع نظرائهم في أرض الصومال، حيث تسود، بالمقابل، حالة من السلم وحكومة بحكم الأمر الواقع. بيد أن المدافعين عن حقوق الإنسان في أرض الصومال ما زالوا يواجهون المخاطر عندما يكشفون النقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما ينظر إليهم على أنهم مصدر تحد للحكومة. فقد اغتيل الناشط السلمي البارز عبد القادر يحيى علي، مدير مركز الأبحاث والحوار، في مقديشو في يوليو/تموز 2005 على أيدي مهاجمين لم تتحدد هويتهم.

مدافعون صوماليون عن حقوق الإنسان

عمر فاروق عثمان نور

الاتحاد الوطني للصحفيين

من اليمين إلى اليسار: إبراهيم حجي موسى ("وايس")، وأسْمهان عبد السلام حسن،

وسليمان إسماعيل بولالي

ويواجه الصومال شكلاً خاصاً من التحديات - كيف ندعم المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق الدولة المنهاره؟ وكيف نحمي المدافعين عن حقوق الإنسان؟ فالصحفيون الصوماليون منخرطون في عمل حقوق الإنسان ومنظمون ومدرّبون ومهنيون على نحو جيد، إلا أنهم يظلون عرضة للاستهداف.

وكثيراً ما يدفع المدافعون عن حقوق الإنسان ثمناً شخصياً باهظاً. ويسود بينهم شعور بالذنب تجاه أسرهم نظراً لما ينطوي عليه عمل المدافعين عن حقوق الإنسان من مخاطر كبيرة، وبسبب الكلفة العاطفية والمتطلبات الجسدية للمدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم. فضلاً عن ذلك، تُخرس المواقف البطرياركية تجربة المدافعات عن حقوق الإنسان في العمل، كما تطمس معالم ما تعانيه النساء من اضطهاد. وقال بعض المشاركين إنه ينبغي على منظمات دولية من مثل الأمم المتحدة تحسين مستويات انخراطها مع المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بمسائل أخلاقية بعينها.

المنظمات المُمثلة

الصومال: شبكة المدافعين الصوماليين عن حقوق الإنسان (حلقة الاتصال للصومال مع الشبكة) - أحمد محمد علي ("كيميكو")؛ منظمة الدكتور إسماعيل جمعة علي لحقوق الإنسان - مريم حسين؛ الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين - عمر فاروق أسامة نور؛ ائتلاف المنظمات النسائية القاعدية - عيني أبوكار جعال؛ نحن ناشطات نسائيات (واوا - بونتلاندا) - حواء علي جمعة؛ العمل النسوي لهيران بشأن دعاوى السلم وحقوق الإنسان - علياء عدن عدي؛ رابطة مراقبة العدالة - عيسى أحمد وارسامي؛ منظمة إيشا لحقوق الإنسان، بايدوا - أبوكار شيخ يوسف.

أرض الصومال: ائتلاف ناغاد النسائي (حلقة الاتصال لأرض الصومال مع الشبكة) - أسْمهان عبد السلام حسن؛ شبكة أرض الصومال الوطنية لحقوق الإنسان - سليمان إسماعيل بولالي؛ ائتلاف الصاموليين لحقوق الإنسان - إبراهيم حجي موسى ("وايس").

شهادة عيني أبو كار جعل

مسؤولية السلم وحقوق الإنسان، ائتلاف المنظمات النسائية القاعدية، مقديشو

تعرضت منذ بدئي الدفاع عن حقوق الإنسان في الثمانينيات وحتى الآن للكثير من الانتهاكات، بما فيها الاعتقالات والاستجواب وفرض القيود على تنقلي من جانب مسؤولي أجهزة الأمن الوطني لحكومة سياد بري. وكان كل هذا أثناء عملي بالأقسام الأجنبية لراديو مقديشو كمعدة برامج ومذيعة في قسم اللغة الإيطالية، ولا سيما في الوقت الذي أعددت فيه برنامجاً عن وفاة الدكتور إسماعيل جمال في 1990، وهو محام وناشط في ميدان حقوق الإنسان دأب على كشف النقاب للعالم الخارجي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي كان النظام العسكري يرتكبها.

© خاص

وفي 1992، وبعد الإطاحة بنظام سياد بري والهييار الدولة، كنت أعمل في القسم الإنساني لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وهوجمت سيارتي بسبب رفضي أخذ رشوة لصرف بعض الأموال على مشروعات أراد بعض أمراء الحرب استخدامها للحصول على المزيد من الأسلحة. حيث أرسل أربعة رجال لقتلي، ولكن لحسن الحظ كان أحدهم، وهو قائد المجموعة، شاباً ساعدته في الحصول على علاجات

للتدرن الرئوي على نفقي الخاصة. وخلال الهجوم، كنت حاملاً في شهري التاسع، ولكنني قفزت من السيارة، وكان همي الوحيد إنقاذ حياتي فركضت نحو المحيط الهندي واختبأت خلف بعض الصخور. وبعد ساعات ولدت صبياً مخلوع الكتف، ولا يزال حتى الآن يعاني من الإعاقة بسبب الظروف التي أحاطت بميلاده. وفي بعض الأحيان أشعر بالذنب بأنني كنت السبب في الإعاقة التي يعاني منها طفلي.

وفي أبريل/نيسان 2002، اختُطف على أيدي أفراد من قبيلتي أنا نفسي واحتجزت كرهينة لمدة يومين في محاولة لثني عن عملي من أجل حقوق الإنسان وإجباري، عوضاً عن ذلك، على شراء الذخيرة لهم. وأثناء الاحتفال بيوم المرأة العالمي، في الثامن من العام الحالي، أثرت مسألة المقاعد النسائية الشاغرة في البرلمان الاتحادي الانتقالي، بحسب الكوتا المخصصة للمرأة. وبعد ذلك، جرى استهدافي وتهديدي شفوياً أيضاً من خلال مكالمات هاتفية من مجهولين.

ونتيجة لكل ذلك، واجهت الكثير من الاكئاب والهييار الأعصاب وغير ذلك من الآثار النفسية كالكوابيس وفقدان التركيز، وفي الآونة الأخيرة صرت أعاني من نقص السكر في الدم وفرط ضغط الدم نتيجة لاحتباس الغضب والقلق والخوف، والشعور بانعدام القدرة على فعل شيء وفقدان الأمل. وكمدافعة أنثى عن حقوق الإنسان، أواجه صعوبات إضافية وضغوطاً من عائلتي ومجتمعي وقبيلتي، نظراً لأن مكان المرأة، بحسب ما يُقال، هو البيت، بينما تتلقى كل أنواع الشتائم.

وبعد كل هذه الأحداث، فرّ ثلاثة من أبنائي من البلاد بحثاً عن اللجوء في بلدان أجنبية. ولم أرهم لست سنوات أو نحو ذلك، ولا أستطيع زيارتهم بسبب نوع وثيقة السفر التي أحمل، فهي غير معترف بها في أجزاء عديدة من العالم.

وفي فوقي هذه، أعطيتي التحديات التي مررت بها أثناء خدمتي كمدافعة عن حقوق الإنسان الاندفاع كيما أحافظ

على معنوياتي وأستمر بنضالي حتى الموت، آملة بأن يأتي اليوم الذي أرى فيه الشعب الصومالي يتمتع بحقوقه الإنسانية الأساسية، ليس فحسب تلك التي نص عليها الميثاق الاتحادي الانتقالي، وإنما أيضاً تلك الحقوق التي سلطت عليها الأضواء الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع المنظمات والأفراد ممن ساعدوني على تحمل قسوة تلك الأوضاع التي مررت بها.

جيبوتي

تعمل في جيبوتي بصورة قانونية منظمة غير حكومية واحدة لحقوق الإنسان، هي "رابطة جيبوتي لحقوق الإنسان" (الرابطة)، التي تدعمها شبكة من المراقبين المحليين ممن يعملون كمراسلين مجهولين في مختلف أرجاء البلاد. ويتعرض أعضاء الرابطة للمضايقة على نحو مستمر. بينما تتكفل وسائل الإعلام التابعة للحكومة بمهاجمة عملها بصورة منتظمة، وترفض نشر أي ردود تبعث بها الرابطة على ما ترسمه تغطيتها لها من صورة سلبية. وتتضمن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب عادة في جيبوتي الاعتقالات غير القانونية وعمليات القتل خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن، التي تتمتع بالحصانة من العقاب عما تقترفه من انتهاكات. وحتى الوقت الراهن، لا يُسمح للرابطة بزيارة السجون ومراكز الاعتقال.

المنظمات الممثّلة

رابطة جيبوتي لحقوق الإنسان - (الرابطة هي حلقة الاتصال مع المؤتمر) - قاسم علي ديني.

تنزانيا

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان عدة تحديات، بما فيها إساءة استخدام السلطة من جانب السلطات الحكومية (من قبيل المصادرة المشكوك بقانونيتها للممتلكات، ومنع المدافعين عن حقوق الإنسان من جمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان)، وكذلك تقويض النظام القضائي (ومن ذلك التراخي في تنفيذ قرارات المحاكم، وغياب المساءلة)، والقيود المفروضة على حرية التعبير والحصول على المعلومات. أما المدافعون عن حقوق السحاقيات واللوطيين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر فيتعرضون للمخاطر على نحو خاص في تنزانيا.

المنظمات الممثّلة

مركز الشؤون القانونية وحقوق الإنسان (والمركز هو حلقة الاتصال مع الشبكة) - فريدا تشينوكو؛ والخدمات القانونية لزنخبار - سعيد حسن مزي.

كينيا

مجتمع حيوي للمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم مدافعات عن حقوق الإنسان يعملن بشأن قضايا النوع الاجتماعي، مثل العنف ضد المرأة وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وقد كان هؤلاء المدافعون في طليعة من وجهوا النقد إلى

بياتريس كاماو، مركز الإصلاح الاجتماعي © خاص
صموئيل موهوتشي، شبكة حقوق الإنسان في كينيا © خاص

الحكومة السابقة للرئيس دانيال أراب موي، كما دأبوا على تعبئة منظمات المجتمع المدني والمواطنين للمطالبة بتوسيع مساحة الديمقراطية وبالحكم الصالح.

ومع ذلك، لم يتوقعوا ما حدث من قدوم حكومة إصلاحية إلى السلطة أو يخططوا للاستفادة منه. وزاد من صعوبة ذلك حقيقة أن الحكومة الحالية للرئيس موي كيباكي جاءت إلى السلطة بتصويت شعبي عارم من قبل الكينيين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم، الذين علقوا عليها آمالاً كبيرة. بيد أن تحديات جديدة ظهرت على سطح الواقع مع تسلم الحكومة الجديدة زمام الأمور. ونظراً للآمال التي عُلقَت على الحكومة الجديدة، أصبح يُنظر إلى أي شخص ينتقدها على أنه عدو للتنمية. وكثيراً ما أُغمضت الأعين عن أوجه الخلل. كما قلّص المانحون تمويلهم للمجتمع المدني أو أوقفوه ليوجهوا تمويلهم بغزارة نحو الحكومة كي تقوم بالعمل الذي كان يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان فيما سبق. وهجر حشد من الشخصيات البارزة المجتمع المدني لتسلم وظائف حكومية مهمة. وقام السياسيون بتسييس قضايا حقوق الإنسان. بينما خلقت وسائل الإعلام صورة سلبية لعمل حقوق الإنسان، حيث وجهت نيرانها نحو "العمال الساخطين" و"المنظمات غير الشرعية"، التي اتهمت بأنها سوف تدمر اقتصاد البلاد إذا ما سمح لها بمواصلة "ترويب المستثمرين".

* دُعي الأب غابرييل دولان، وهو قس إيرلندي يعمل مع اللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلام، إلى المؤتمر كمدافع عن حقوق الإنسان، ولكنه لم يتمكن من الحضور نظراً للإفراج عنه بكفالة ومطلوب للمثول أمام محكمة كينية في وقت انعقاد المؤتمر. ووجهت إليه تهم "التحريض على العنف، وتدمير الممتلكات عن قصد على أيدي جماعة من المصلين المشاغبين، والمشاركة في تجمع غير قانوني". واعتقل في بلدة كيتالي في أغسطس/آب 2005 عندما قام بزيارة 22 من الناشطين من أجل حقوق ملكية الأراضي سُجنوا بالتهمة نفسها، وكان قد شارك معهم فيما سبق في مظاهرة ضد تملك الأرض لمستثمرين خاصين على نحو غير نظامي. واعتقل لثلاثة أيام ثم أُفراج عنه بالكفالة سوية مع الناشطين الاثنين والعشرين. وسُحبت جميع التهم الموجهة ضدهم في نهاية الأمر بعد ستة أشهر ودون تقديمهم لأية محاكمة.

المنظمات الممثّلة

الوحدة الطبية – القانونية المستقلة (حلقة الاتصال الكينية مع الشبكة) – صموئيل موهوتشي ودينا كيتوبي؛ وفرع منظمة العفو في كينيا – مريم كاهيغا؛ ومركز الإصلاح الاجتماعي – بياتريس كاماو؛ ومنظمة حبيبة الدولية لشؤون المرأة والشباب – حبيبة إسحق بارو.

شهادة حبيبة إسحق بارو

منظمة حبيبة الدولية للشؤون النسائية والشبابية

أطلقت حملتي من أجل حقوق الإنسان عندما صحوت ذات يوم لأجد أنه قد جرى حتان ابنتي بالقوة في غيابي و ضد رغباتي. فقد دأب المجتمع الصومالي في مقاطعة مانديرا، في شمال شرقي كينيا الذي أنتمي إليه، على ممارسة عادة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة منذ الأزل. ولكوني ضحية للممارسة الثقافية نفسها، فقد دأبت على مناهضة هذا التقليد، الذي اعتبرته انتهاكاً للإنسانياً وخرقاً لحقوق الإنسان، على الرغم من عدم قيامي بذلك في العلن.

© خاص

وشعرت بالرعب عندما نزفت ابنتي إلى حد الاضطرار إلى نقلها إلى المستشفى. وتجاوزت المحنة وعادت إلى المدرسة ولكنها كانت تعيش آثار الصدمة النفسية. وأدركت أنني لا أستطيع مواصلة السكوت. فطلبت المساعدة من الأصدقاء ومن منظمات تمول العمل ضد هذه الممارسة.

يرى المجتمع في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية قضية مقدسة بالنسبة للمرأة ويعتبر الحديث عنها من المحرمات. فهي أحد الأسرار التي يحافظ عليها الرجل بشراسة بسبب التنشئة الاجتماعية.

وعندما توصلت إلى فكرة تنظيم حملة ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية للمرة الأولى، ووجهت بالكثير من المقاومة وبالعداء المكشوف من قبل مجتمعي. فاتهمت بأنني أروج لقيم غربية لتحل محل الثقافة الصومالية. وعارض بعض القادة الدينيين حملتي أيضاً، لأنهم يعتقدون أن حتان الفتاة من الطقوس الدينية، ولكن هذا فهم خاطئ للدين. وأصبحت حديث البلد والسوق والمكاتب وحتى المساجد. وأطلق علي بقصد الإساءة لقب حبيبة "كينتير"، أي حبيبة "البظر". غير أن هذا لم يردعني عن المضي قدماً بكفاحي من أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان. لكنه أثار على ابنتي اجتماعياً ودراسياً إلى حد أنها اضطرت إلى الانتقال من شمالي كينيا إلى مدرسة في غربي البلاد.

ومنذ ابتدائي الكشف عن مساوئ تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة وآثاره ومضاعفاته، أخذ المجتمع بصورة بطيئة يقبل فكرة أن هذه الممارسة ضارة. وتتضمن الحملة التي نقوم بها من خلال المنظمة غير الحكومية "منظمة حبيبة الدولية للشؤون النسائية والشبابية"، التي أنشأناها أنا وأصدقائي، ورشات عمل يدعى إليها (كمدخل) قادة دينيون وممثلات عن منظمات نسائية وسياسيون وأطباء ممارسون وهيئات مدنية ومنظمات غير حكومية وموظفون حكوميون (رؤساء ومساعدون) وشباب وخلاف ذلك.

وأهم ما في الأمر هو أننا قد كسرنا حاجز الصمت وكشفنا الحجاب عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. فعدا الفهم الخاطئ بأنها قضية مقدسة يتبخر ويتراجع مع الزمن ليصبح من مخلفات الماضي. ونصلي حتى يتم التوقف عن هذه الممارسة كلياً في يوم من الأيام.

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان في أوغندا يواجهون الاضطهاد والمضايقة، كما تعرض بعضهم للاعتقال. ويناقش البرلمان مشروع قانون يتعلق بالمنظمات غير الحكومية يتضمن فقرات تقيّد

باولينوس نيبكو، محور غولو لحقوق الإنسان - © خاص

صوفي كياغلانيا، المؤسسة الخيرية لمبادرة حقوق الإنسان © خاص

عمل المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالأنشطة والتمويل. وهناك قيود على حرية وسائل الإعلام تقيّد الحق في حرية التعبير. وتخلق النظرات الاجتماعية المتجذرة تجاه ممارسات ثقافية تقليدية بعينها تؤثر على حقوق المرأة، صعوبات للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يناهضونها. ويتعرض للمخاطر على نحو خاص المدافعون عن حقوق السحاقيات واللوطيين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر نظراً لحقيقة أن المثلية الجنسية أمر غير قانوني، كما يسود في المجتمع على نطاق واسع رهاب المثلية الجنسية.

وقد واجه المدافعون عن حقوق الإنسان في الشمال مخاطر جدية على أمنهم أثناء قيامهم بأنشطة تتعلق بالحرب التي مضى عليها 20 عاماً في الشمال، وحيث ارتكبت الجماعة المسلحة المعروفة باسم "جيش الرب للمقاومة" آلاف الجرائم، بما في ذلك القتل التعسفي وتقطيع الأطراف والاختطاف والتجنيد القسري للأطفال واستخدامهم كجنود وكأعضاء جنسين، الأمر الذي أدى إلى تهجير واسع النطاق للسكان. كما واجه المدافعون المحليون عن حقوق الإنسان العقبات والمضايقة عندما كانوا يبلغون عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب الذي يرتكبه جنود الحكومة في سياق هذه الحرب.

المنظمات الممثلة

المؤسسة الخيرية لمبادرة حقوق الإنسان (حلقة الاتصال لأوغندا مع الشبكة) - صوفي كياغلانيا؛ محور غولو لحقوق الإنسان - باولينوس نيبكو؛ لجنة غولو للعدالة والسلام - روز ألونغ؛ شبكة شفاء المجتمع - ديفيد س. كانغاغ؛ شبكة أوغندا لحقوق الإنسان - باتريك تاونبي؛ آرتشديوسي سي أوف توريرو - ديو إريوت؛ مشروع الأقليات الجنسية - جوليت فيكتور موكوسا؛ منتدى كوريا للمرأة/مشروع ميفومي - ماري أسيلي؛ الاتحاد من أجل السلم الدائم، جمهورية الكونغو الديمقراطية) - تشارلز موكانديرو (مدافع عن حقوق الإنسان في المنفى).

شهادة جوليت فيكتور موكاسا

رئيسة منظمة الأقليات الجنسية في أوغندا

إسمي جولي فيكتور موكاسا، وعمري 30 سنة، وأنا ناشطة في الدفاع عن حقوق السحاقيات واللوطيين وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر في أوغندا. وأنا نفسي سحاقيّة ولم يحدث أبداً على وجه التقريب أن اختليت. فعندما يصل الأمر إلى السحاقيات واللوطيين، فإن أوغندا هي الجحيم بعينه.

لقد واجهت الكثير من التحديات. فقدت عائلتي وأصدقائي عندما أدر كوا أنني سحاقيّة. وطلبت عائلتي مني في وقت من الأوقات التوقف عن استخدام اسم العائلة لأن ذلك يسبب حرجاً لذكرى والدي، الذي كان يدعى موكاسا. وبالنسبة لعائلتي، كان والدي المتوفى أكثر قيمة مني أنا التي ما زلت على قيد الحياة وبصحة جيدة. وهذا يجعلني أعتقد دائماً أن المثليين الجنسيين يعتبرون أكثر موتاً من المتوفى.

© خاص

وإذا كانت ذاكرتي تسعفني جيداً، فقد تعرضت للضرب أو للطرده من أماكن عامة أكثر من 10 مرات بسبب كوني سحاقيّة. وتعرضت للإساءة والإهانة في الشوارع وفي المطاعم وفي المراقص والحانات، وفي كل مكان تقريباً. كما أجبرني أصحاب البيوت على إحلائها عدة مرات فعرفت التشرّد. ومررت علي أيام كنت أقضي فيها الليالي في الشوارع أو في الحانات أو في أي مكان.

وفي هذه الأماكن، تلتقي رجالاً يحاولون تعليمك كيف تصبح مستقيماً (ميلاً للجنس نفسه)، وهنا تعرضت لكثير من الأمور البشعة، بما في ذلك محاولة إنقاذ نفسي من الموت. فقد أقمت في كل منطقة من مناطق كيبالا تقريباً، نظراً لأنني كنت على الدوام أبحث عن مكان يعرفني فيه الناس بصورة أقل.

تفوقت في المدرسة ونلت درجات عالية في تدريبي على العمل المصرفي. ومع أن العديد من زملاء صفّي قد ضمّنوا وظائف مستقرة، إلا أنني قد فصلت من عملي عدة مرات عندما كان زملائي أو مديري يعرف عن ميولي الجنسية. وقد جعلني هذا أعيش حياة على حافة البقاء، مع أنني قد التحقت بأفضل المدارس في بلدي. فأنا سحاقيّة ذكية بما يكفي في المدرسة، ولم يحدث أن سببت ميولي الجنسية الأذى لأحد.

في لحظة من اللحظات في العام 2002، قلت لنفسي: "هذا يكفي". فقد كانت الحياة قاسية. ليس حياتي فحسب، وإنما حياة أصدقائي الآخرين من اللوطيين والسحاقيات، الذين كانوا يتلقون معاملة غير منصفة أيضاً. لم يكن ما يلحق بنا منصفاً، ولذا قررت الانضمام إلى الكفاح من أجل تحرير اللوطيين والسحاقيات في أوغندا. وبدأت، سوية مع ناشطين آخرين، الكلام بصورة مكشوفة عن المظالم التي نتعرض لها ودعوت إلى وضع حد لذلك. وقد قمت بذلك كل هذه السنين. والتقيت بصنّاع السياسات وبأعضاء في المجتمع المدني.

إن المعاناة التي أمر بها اليوم بسبب ميولي الجنسية قد اشتدت إلى مستوى جديد بسبب أنشطتي السياسية. ففي 20 يوليو/تموز، جرت الإغارة على بيتي وتم تفتيشه بصورة غير قانونية وصادر ممثل للحكومة في قرّيتي الوثائق التي أملكها. وبيّلت أنني حقوقي قد انتهكت، عنيت أن أعلن على الملأ بياناً أوسع نطاقاً بشأن حقوق اللوطيين والسحاقيات وجميع الداعين إلى حقوق الإنسان كيما يصبحوا قادرين على القيام بعملهم ويعيشوا حياتهم دونما تهديد بالغزو أو التهيب.

وفي الختام، أرغب في دعوة جميع المدافعين عن حقوق الإنسان إلى التحرك. فلا بد من مواجهة تحديات هذا العصر بالعمل. ولا مجال لإحداث التغيير إلا بالعمل الجماعي وبتكاتف أيدي المجتمع المدني وحلفائنا في الحكومة وشبكات الدعاة، الوطنية منها والدولية. ومن خلال هذا سوف يأتي اليوم الذي لا يُرى فيه اللوطيون والسحاقيات وأضرابهم أهم أكثر موتاً من المتوفى. فمعاً نستطيع تحطيم سلاسل العبودية.

ورشات العمل

إضافة إلى التقارير القطرية، عُقدت سلسلة من ورشات العمل حول التحديات واستراتيجيات المدافعين عن حقوق الإنسان ممن يعملون في الأوضاع الثلاثة التالية:

* **النزاع المسلح:** حيث تنشأ التحديات نتيجة طبيعة النزاع نفسه، والنظرة إلى عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ونقاط الضعف التنظيمية والسياقات السياسية والبنوية للنزاع. وتتضمن الاستراتيجيات التصدي لآثار النزاع المسلح، وعلى وجه الخصوص تحسيس المجتمعات والسلطات والجهات الفاعلة في النزاع والمجتمع الدولي بدور المدافعين عن حقوق الإنسان، كما تتضمن التصدي لمسائل محددة، ولا سيما العنف الجنسي والاعتصاب. وثمة ضرورة للتدريب وبناء القدرات لتمكين أعضاء المجتمع المحلي من القيام بدور المدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي توفير الدعم المعنوي والنفسي المناسب، وكذلك توفير الموارد وانخراط المجتمع الدولي في التصدي للقضايا السياسية الكبرى للنزاع.

* **مواجهة القمع السياسي:** حيثما توجد حكومة غير ديمقراطية يتفشى القمع السياسي. ويمكن أن يحدث هذا عندما تصل حكومة ما إلى السلطة عن طريق التزوير، أو عندما ينتخبها الشعب ولكنها ترفض أن تؤدي التزاماتها تجاهه، أو عندما لا ترغب في التخلي عن السلطة عندما تنتهي الفترة التي انتخبت لها. فيُنظر إلى المدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم أعداء للنخبة الحاكمة، ويوصمون بأنهم "معارضة"، فيجري اعتقالهم وتوجيههم ملفقة إليهم، ويتعرضون لخطر الاغتيال أو الاعتقال. وتتضمن الاستراتيجيات تعبئة المدافعين عن حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي لممارسة الضغوط على الحكومات والكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية، ودعوة السلطات إلى الحوار، والتعاون التفاعلي مع الآخرين من ذوي المصلحة، ودعوة الجهات المانحة الدولية إلى ممارسة الضغوط على الحكومات كي تحترم حقوق الإنسان وتخضع للمساءلة من قبل شعبها.

* **مواجهة القمع القانوني:** تزداد الحكومة مع الوقت حنكة في مكافحتها للمدافعين عن حقوق الإنسان. فهي تلجأ الآن لا للخطر والقمع فحسب، وإنما كثيراً ما تلجأ أيضاً إلى اتهام المدافعين عن حقوق الإنسان بنشر معلومات كاذبة، كما تُشهر بأنشطتهم وتورط المدافعين عن حقوق الإنسان في إجراءات قانونية مكلفة وفي غاية الطول لإشغال المنظمات عن مهامها. وكثيراً ما تستخدم القوانين المتعلقة بالتحريض على الفتنة والإرهاب وبالتشهير لتقييد حرية التعبير من جانب وسائل الإعلام أو لقمعها كلياً. وتحول التكاليف القانونية الباهظة دون التمكن من المقاضاة. وفي بعض البلدان المسلمة، تستخدم قوانين الشريعة لإخماد الآراء المخالفة وأنشطة حقوق الإنسان.

وتشمل استراتيجيات التصدي لهذه المظالم تنظيم حملات من أجل إصلاح القضاء و سن قوانين لحماية المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان ودعمهم، وتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان والقضاة والموظفين الحكوميين وتشقيفهم، وتحسين فرص المقاضاة وإلغاء القوانين الجائرة.

مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

اعترف السفير سيغورد إيلينغ، رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في أوغندا، في كلمة ألقاها في حفل عشاء لمنسوبي المؤتمر، بأهمية دور المدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً وحمايتها. وأشار إلى أن مجلس الاتحاد الأوروبي تبني في 15 يونيو/حزيران 2004 مبادئ توجيهية للمدافعين عن حقوق الإنسان تغطي مسألة تعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان الأخرى وحمايتهم، في سياق السياسة الخارجية العامة للاتحاد الأوروبي. كما أشار إلى أن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان كثيراً ما ينطوي على انتقاد سياسات الحكومات وأعمالها. بيد أنه ينبغي على الحكومات عدم النظر إلى هذا على أنه أمر هدام، وإنما أن تعترف بمبدأ السماح بفسحة من استقلالية الفكر وحرية النقاش بشأن السياسات والأعمال الحكومية. وهذه طريقة لإرساء حماية أفضل لحقوق الإنسان.

اليوم الثاني

الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان

موسى غساما
© خاص

قدّم موسى غساما، نائب مدير الخدمة الدولية لحقوق الإنسان ومدير برنامجها للمدافعين عن حقوق الإنسان، خلفية مرجعية حول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، كما قدّم توصيفاً للآلية الدولية والإقليمية الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان:

- الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان (هنا جيلاني)
- المقرر الخاص للجنة الأفريقية المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان (جنايا جوهام، الذي خلفته ريني ألابيني – غانسو في 2006)
- المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

وشجّع المشاركون على تعزيز تنفيذ المعايير الدولية التي يتضمنها إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، واستخدام هذه الآليات وتقويتها.

وبسبب اندلاع الأزمة الإثيوبية، تم إلغاء ورشة العمل المخصصة لاستخدام الآليات الدولية والإقليمية للحماية. وعضواً عن ذلك، ناقش المشاركون سبل الرد على الأزمة ودعم المدافعين الإثيوبيين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. وخرجت المجموعة بمناشدة للحكومة الإثيوبية حول مصير المدافعين عن حقوق الإنسان في إثيوبيا.

تقدير المخاطر وإدارة الشؤون الأمنية للمدافعين عن حقوق الإنسان

قدم لويس فان إيستشوت من منظمة "ألوية السلام الدولية" عرضاً تناول فيه عمل الألوية، ولا سيما أسلوبها في استخدام "مرافقي الحماية" للمدافعين عن حقوق الإنسان المهتدين والناشطين الاجتماعيين والمجتمعات المرحلة.

وأكد على أهمية اتخاذ قرارات تقوم على المعرفة بشأن الأمن والحماية عن طريق الأخذ في الحسبان أن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان يتم في بيئات معقدة، حيث يتداخل العديد من العوامل المختلفة، ويتأثر إلى حد كبير بالعمليات السياسية لصنع القرار. وقد أمثلة على أساليب أساسية لتقدير المخاطر واستخدام عمل منظمته في كولومبيا كدراسة حالة. وأشار إلى أنه من المهم كذلك الانخراط مع المنظمات غير الحكومية الدولية في الإقليم، وكذلك القيام بزيارات دبلوماسية وبمحلات منتظمة، ومشاركة المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان في العمليات الوطنية والدولية (المؤتمرات، والمشاورات، وجولات التحدث إلى الجمهور).

ورشات العمل

عُقدت ثلاث ورشات عمل حول الإدارة الأمنية في الأوضاع المختلفة:

* **النزاع المسلح:** حيث ينبغي على المدافعين عن حقوق الإنسان أن يعرفوا من هم المستهدفون بعملهم، وأن تكون لديهم إجراءات وسياسات واضحة لتقييم المخاطر وإدارتها. فالعمل في حالات النزاع المسلح يتطلب العلم بالخصائص وتحديث المعلومات بشأن تفاصيل الحوادث عبر الراديو والبرامج الإخبارية وغيرها من المصادر المتوافرة؛ وكذلك معرفة من هم الفاعلون الرئيسيون والحلفاء والأماكن الآمنة؛ إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أن الأوضاع ليست ساكنة. وللعمل مع الأمم المتحدة أهميته، بيد أن له مقيّداته. وتشعر المنظمات غير الحكومية الأفريقية أنها مستثناة من اتخاذ القرار، كما ينبغي للاتحاد الأفريقي وهياكله وآلياته لحقوق الإنسان أن تكون أكثر فعالية. ومن المهم تضمين المناهج التدريبية للشرطة والجيش حقوق الإنسان والسلم وإدارة النزاعات.

* **مواجهة القمع السياسي:** نوقش العديد من الاستراتيجيات، وتضمن بعضها: الاتصال بالسلطات التي تمنح التصاريح للاجتماعات العامة، وإشراكها في الفعاليات، وتحدي القوانين الناظمة لعمل المنظمات غير الحكومية والاجتماعات العامة دستورياً، وتغيير أماكن المدافعين عن حقوق الإنسان المستهدفين كملجأ أخير، وحماية المعلومات والوثائق التنظيمية، والعمل الدعائي، وإشراك وسائل الإعلام والحصول على الدعم منها، وحملات التوعية الجماهيرية، وإنشاء "بيوت حقوق الإنسان" لتوفير المأوى للمدافعين عن حقوق الإنسان وزبائنهم، وضم هذه البيوت إلى شبكات دولية.

* **مواجهة القمع القانوني:** ينبغي لمنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان ضمان تدقيق الوثائق ومراجعتها من قبل مديرين للأبحاث وغيرهم من الأعضاء في موقع المسؤولية في المنظمة قبل نشرها أو وضعها في موقع إلكتروني بغرض ضمان صحة المعلومات وجودتها؛ والدفاع عن المنظمة في وجه الأعمال الانتقامية؛ وحماية المزودين بالأخبار؛ والحصول على دعم المجتمع القانوني في وجه القمع القانوني. وينبغي على هذه السعي إلى كسب تأييد الحكومة لتعزيز موقع القضاء، وتحسين مستوى استقلال السلطة القضائية أو إقامته أو أو استعادته؛ وإيجاد صلات مع قادة المجتمع المحلي والسلطات التقليدية وغيرها من سلطات المجتمع والزعماء التقليديين؛ وإتخاذ تدابير تكفل سلامة المدافعين المعرضين للخطر وإيجاد برامج للوعون الذاتي؛ وتقييم المخاطر من خلال منهجيات تقوم على مشاركة المجتمعات المحلية.

اليوم الثالث

تضمين التيار العام للعمل بُعد النوع الاجتماعي وإضفاء طابع النوع الاجتماعي على المدافعين عن

حقوق الإنسان

فايزة جاما محمد،
المساواة الآن
© خاص

قدّمت فايزة جاما محمد من منظمة "المساواة الآن" (منظمة غير حكومية دولية بارزة تعمل بشأن حقوق المرأة) عرضاً حول "المدافعات عن حقوق الإنسان - المخاطر والتحديات والفرص".

حيث تواجه المرأة العديد من التحديات، بما فيها التهديد بالقتل، والاعتداء على الأسرة، وإلحاق الضرر بالملكات، والعنف الجنسي. وتواجه مساعي توفير الحماية إشكاليات تشجع على التمييز الاجتماعي وحملات للتشهير يقوم بها أفراد من

الجمهور وفاعلون غير حكوميين يعاملون المرأة في الوقت نفسه بصورة سيئة. وثمة أوصاف جاهزة محددة تلصق بالمدافعات عن حقوق الإنسان - إذ ينظر إليهن على أنهن مارقات من الأعراف الثقافية والدينية والاجتماعية لما يفترض أن تكون عليه المرأة، ولذا فهن يواجهن انتهاكات مرتبطة تحديداً بجنسهن (ولا سيما العنف الجنسي).

وقد اعترف أول تشاور بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان، وعقد في بانكوك، بتايلاند، في أبريل/نيسان 2003، بالمدافعات عن حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من جهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما اعترف بأن المدافعات عن حقوق الإنسان من النساء أكثر عرضة للمخاطر بسبب نوعهن الاجتماعي؛ وبأن النزاعات والأصولية الدينية تخلق المخاطر لهن؛ وأن الفاعلين غير الحكوميين (أي النظرات العامة) وكذلك قوات الأمن الحكومية تشكل مصدر خطر أيضاً. ووجّهت الدعوة إلى اعتماد خطاب عام للمدافعات عن حقوق الإنسان ينطوي على بُعد النوع الاجتماعي وإلى العمل من أجل دعم المدافعات عن حقوق الإنسان وحمايتهن.

وفي 2004، أطلقت منظمة "المساواة الآن" حملة عالمية تهدف إلى تسليط الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي الموجه إلى المدافعات عن حقوق الإنسان. وتتضمن الأمثلة العيانية على انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ما يلي:

- أوغندا: الإنتاج المسرحي المعنون "حوارات ذاتية لمهبل امرأة"، الذي مُنع عرضه وجرى التشهير بناشطات حقوق المرأة اللاتي قمن بتنظيمه
- إثيوبيا: فُرِضَ حظر رسمي لستة أسابيع في 2004 على اتحاد المحاميات الإثيوبيات، الذي يقدم المساعدة القانونية مجاناً للنساء الفقيرات
- كينيا: تعرضت المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي كن يشاركن في حملة بخصوص قضية سفاح قريبي تتضمن مزاعم عن تورط موظف رسمي حكومي في القضية للتهديدات وللمضايقة
- الصومال وأرض الصومال: يعارض الإسلاميون وحماة التقاليد أنشطة المدافعات عن حقوق الإنسان من أجل حقوق المرأة، ولا سيما بشأن تشويه الأعضاء الجنسية الأنثوية والعنف المنزلي والاعتصاب. وكثيراً ما تضطر حالة الفوضى السائدة المدافعات عن حقوق الإنسان إلى العمل بصمت وضمن الدوائر الخاصة.

وجرت الإشارة إلى أن المدافعات عن حقوق الإنسان لسن متجانسات. فثمة فروقات كبيرة بينهن بالعلاقة مع مسائل من قبيل الإجهاد والهوية الجنسية والتأويلات الأنتوية، بين حملة أمور. بيد أنه من المهم إلى حد كبير توفير الدعم للمدافعات عن حقوق الإنسان. ويمكن للدعم أن يتضمن إحداث جوائز من قبيل جائزة نيلسون مانديلا للاتحاد الأفريقي الخاصة بالمدافعات عن حقوق الإنسان، وإنشاء صندوق لتمويل التحركات العاجلة من أجل المدافعات عن حقوق الإنسان في القارة الأفريقية، وإقامة آلية للمواجهة السريعة بغرض توفير الدعم الطارئ للمدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للتهديد (9).

وعلى وجه الخصوص، تحتاج المدافعات عن حقوق الإنسان إلى ما يلي:

- تضامن المدافعات الأخريات عن حقوق الإنسان حتى يستطعن تحمل التهديدات الموجهة إليهن
- شبكات إقليمية ودولية أشد بأساً
- قاعدة قوية من التحالفات المحلية المساندة والدعم الجماهيري
- معلومات بشأن الأمن وإدارة المعلومات، وصلات قوية مع مجموعات الدعم في المجتمع المحلي
- نظام لضمان السلامة وقت التهديد، ومن ذلك مثلاً إنشاء بيوت آمنة في حالات الاضطراب للفرار.

العمل الاستشاري الخاص بمضاعفات الصدمة النفسية والاستراتيجيات المواجهة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان

قدمت تيريسا دريميتسيكاس من المركز الكندي لضحايا التعذيب وميشيل ميلارد من مركز دراسات اللاجئين التابع لجامعة يورك، بكندا، عرضاً حول "صياغة نموذج لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم كيما يتغلبوا على آثار ما مروا به من صدمات". وكانت أبرز النقاط التي تضمنها العرض ما يلي:

- للصدمة آثارها ونتائجها
- الصدمة معدية
- لتقديم المشورة دور له قيمته في الشفاء
- للمجتمع المحلي/البيئة المساندة أهميتهما الكبيرة
- ينبغي للمدافعين عن حقوق الإنسان تضمين مكان عملهم وشبكاتهم وحياتهم الشخصية العناية الشخصية.
- وعرضت المتحدثتان نموذجاً للدعم المجتمعي طوره المركز الكندي لضحايا التعذيب، وشجّع المشاركون على تبني النموذج وفقاً لاحتياجاتهم العيانية الخاصة.

(9) أنشأت المنظمة الإيرلندية للمدافعين عن حقوق الإنسان المسماة "الخط الأمامي" برنامجاً للمنح الصغيرة لهذا الغرض.

وأكد المشاركون على أهمية توفير الدعم لبعضهم البعض والتضامن فيما بينهم للمساعدة على التغلب على ما يواجهونه من صعوبات في تجاربهم المتعلقة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان وبكونهم مدافعين عن حقوق الإنسان. وأثناء ورشة العمل الخاصة بالصدمة والمشورة وآليات تجاوز الصدمات، كان من الواضح أنه بينما ساد مستوى عالٍ من الوعي بالآثار التي يربتها العمل على الحياة الشخصية للمشاركين، لم يكن هناك ما يكفي من البنية التحتية الجاهزة للمساعدة على التعامل مع ذلك. ووصف أحد المنسقين الوضع بالقول: "إننا نتعايش مع الصدمة".

وأعرب المشاركون، على نحو خاص، عن بواعث قلق عميق بشأن مشاركة في المؤتمر تعيش حالة "التخفي" وتبدو عليها أعراض الصدمة والإجهاد العصبي. وبإدارة مركز دراسات اللاجئين والمركز الكندي لضحايا التعذيب إلى الاتصال بالمركز الأفريقي لمعالجة ضحايا التعذيب وإعادة تأهيلهم، وبحل نفس، وكلاهما يتخذان من كمبالا مقراً لهما. ووافق الجانبان على تقديم الدعم لحالة حوليت فيكتور موكاسا، وهي ناشطة من أجل حقوق السحاقيات واللوطيين تعيش أعراض الصدمة بعد تعرضها لعدة حوادث عنف (أنظر شهادتها أعلاه). وأعرب المركز الأفريقي لمعالجة ضحايا التعذيب وإعادة تأهيلهم عن اهتمامه أيضاً بأن يشارك في صياغة برنامج للعاية الذاتية في إطار مكان العمل للمدافعين عن حقوق الإنسان.

اليوم الرابع

كسب التأييد والعمل الإعلامي المتعلقان بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والتخطيط للعمل الدعائي وتنظيمه

تحدثت منظمتا الحملات كيث ريمستاد من الفرع الكندي لمنظمة العفو وبشاير أحمد من الأمانة الدولية للمنظمة عن دور مسؤول الحملات. فوصفتا الطريقة التي يتم بها تصميم الحملة وأوضحتا أنه من الأهمية بمكان تحليل الحالة في البلاد وتحديد القدرات على القيام بالحملة بالنظر إلى أوجه القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات (سوات). ومن المهم كذلك تحديد الأهداف والتكتيكات وتصميم خطط العمل وسبل تنفيذها، والتقييم المستمر للأهداف والمخرجات والأنشطة.

وأوضحنا أيضاً أنه ومن أجل وضع استراتيجيات فعالة لكسب التأييد، ينبغي على المدافعين عن حقوق الإنسان دراسة الأسباب التي يمكن أن تجعل الحكومة راغبة في التحرك بشأن حقوق الإنسان. وعليهم أن يتعرفوا على حلقات الاتصال المهمة ويحددوا العوامل التي يحتمل أن تؤثر على الحكومات. ومن الأهمية بمكان اعتماد نظرة استراتيجية بشأن التوقيت مع الأخذ في الحسبان أن كسب التأييد كثيراً ما يؤتي ثماره على المدى الطويل فقط. وتتضمن أساليب الحملة كتابة الرسائل وإقامة الصلات والاتصالات الهاتفية، والالتقاء بحلقات الاتصال لتوضيح أعراض الحملة وكسب تأييدهم للقيام بالتحرك، والعمل مع المستويات القاعدية ووسائل الإعلام لكسب تأييدها.

ورشات العمل

عُقدت ورشات عمل لتصميم خطة عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح، أو في مواجهة القمع السياسي والقانوني.

اليوم الخامس

إطلاق الشبكات

شهد اليوم الأخير من المؤتمر إطلاق "شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي" (أنظر الملحق أ)، التي تمثل منظمات للمدافعين عن حقوق الإنسان من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وأرض الصومال والسودان (بما فيه جنوب السودان) وتنزانيا (بما فيها زنجبار) وأوغندا. وأكد المندوبون على أهمية توفير الدعم لبعضهم بعضاً والتصرف على نحو تضامني فيما بينهم من أجل المساعدة على التصدي للتجارب المتعلقة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان والقيام بدور المدافع عن حقوق الإنسان. كما تم إنشاء موقع إلكتروني للمؤتمر بعنوان www.yorku.ca/crs/AHRDP/Conference/confhome.htm، بحيث يتولى صيانته مركز دراسات اللاجئ التابع لجامعة يورك في تورونتو، بكندا، وتحت إدارة أمانة سر الشبكة.

كما تم إقرار خطة عمل للشبكة جرت صياغتها من قبل ورشات العمل في اليوم السابق (أنظر الملحق ب).

وأعد المندوبون مذكرة تفاهم للشبكة وأقروها. وتم تأسيس ثلاثة هياكل قيادية للشبكة:

- الجمعية العامة، التي تتألف من جميع أعضاء الشبكة، مع اختلاف في حقوق التصويت طبقاً لوضع عضويتهم؛
- والجلس الاستشاري، المؤلف من مسؤولين منتخبين يمثلون كل بلد عضو في الشبكة (حلقات الاتصال القطرية)؛
- وأمانة السر، التي أنشئت في إطار مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي وتتخذ من كمبالا مقراً لها، وتتولى مسؤولية إدارة المهام اليومية للشبكة وضمان إنجاز أهدافها المعلنة.

وانتخبت الجمعية العامة حسن شير شيخ (منسق مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنظم المؤتمر) رئيساً للشبكة. كما انتخبت حلقة اتصال محورية لكل بلد ممثل في الشبكة (10).

وبعد اختتام المؤتمر، انتقل المؤتمر إلى النشاط الختامي للمؤتمر، وهو تسليم المناشدة الموقعة إلى حكومة إثيوبيا من أجل الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان الإثيوبيين المعتقلين. وانتقل وفد يمثل مشاركين وأشخاص مرجعيين من أوغندا والصومال وإريتريا والنرويج وأرض الصومال وتنزانيا وكينيا وكندا والمملكة المتحدة بالمناشدة إلى السفارة الإثيوبية في كمبالا. وتسلم المناشدة السفير الإثيوبي، الذي دعا الوفد إلى السفارة من أجل النقاش، وتعهد بأن يسلمها إلى الحكومة في أديس أبابا. ولم تتلق الشبكة بعد ذلك رداً من الحكومة.

(10) يتضمن القسم الخاص بالتقارير القطرية فيما سبق أسماء حلقات الاتصال القطرية.

استخلاص وتقييم

أكمل المشاركون استمارة تقييم في نهاية المؤتمر. وصنفت أغلبية كبيرة من المشاركين مستوى الجودة العامة لجلسات المؤتمر على أنه ممتاز. وبوجه عام، جرى وصف المؤتمر بأنه حسن التنظيم وأدير على نحو جيد، واتسم بتوافر مستوى جيد من الدعم الفني له. وقد تجاوز منظمو المؤتمر مع حاجات المشاركين كما كانوا فعالين في حل أية مسائل كانت تبرز أثناء سير المؤتمر.

وأعطى المشاركون تقويماً عالياً لمرافق الإقامة والوجبات والخدمات في موقع المؤتمر، فندق ويندسور بحيرة فكتوريا، مع أن تسهيلات تقانة المعلومات فيه كانت ضمن الحد الأدنى. وأعرب المشاركون عن تميمهم على وجه الخصوص لما قام به فريق إدارة المؤتمر من عمل صعب، وأنشأوا على المتطوعين الذين ساعدوا على حسن سير المؤتمر بصورة سلسلة. كما جرت الاستفادة على نحو جيد من طاولة عرض الوثائق ولوحات عرض البيانات، التي استخدمها المشاركون لتوزيع وثائقهم وشهاداتهم ونشراهم وملصقاتهم وعرضها في ردهة قاعة المؤتمر.

وصدر عن اجتماع للمتابعة شارك فيه أعضاء اللجنة المنظمة من أجل تقييم مدى نجاح المؤتمر ومناقشة الدروس المستفادة تقييم في غاية الإيجابية.

وكانت أكثر أجزاء المؤتمر عاطفية وشحذاً للطاقت الدعم القوي الذي قدمه المشاركون لمن أدلوا بشهادتهم حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي مروا بها - الناشطة الناجية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والناشطة المدافعة عن حقوق الأقلية الجنسية، وسجين الرأي الذي لم يمض على الإفراج عنه سوى فترة وجيزة، على الأخص - وكذلك التضامن النشط الذي أبداه جميع المشاركين في وجه أزمة حقوق الإنسان الآخذة في التفاقم في إثيوبيا. وجعل هذا التطور غير المتوقع والمقلق الجميع يشعرون عن كذب بالمخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان أحياناً. وكان من المحزن أن هذا التطور قد حوّل اثنين من المشاركين الإثيوبيين أمام أعينهم من مدافعين عن حقوق الإنسان إلى لاجئين - بيد أنهما ظلا برغم كل شيء صامدين ويديان من الشجاعة والتصميم على عدم الارتداد ومواصلة العمل كمدافعين عن حقوق الإنسان ما يثير الإعجاب.

ومضى المؤتمر شوطاً بعيداً نحو إنشاء شبكة فعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان الملتزمين بعضهم ببعض، على الرغم من الخلافات السياسية بين بعض بلدانهم. وأثناء النقاشات، احتلت موضوعات حقوق المرأة موقعاً متقدماً في كثير من الأحيان، حيث سادت رغبة عامة في التعامل مع موضوعات النوع الاجتماعي في المجتمع، وكذلك ضمن منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان.

ومن خلال صلاتهم وصدقاتهم الجديدة، أخذ المشاركون يدركون أن تجاربهم، مهما كانت قسوتها، ليست فريدة من نوعها وأنهم ليسوا معزولين. فكأنهم جزءاً من مجتمع إقليمي ودولي عريض للمدافعين عن حقوق الإنسان سوف يجلب لهم الدعم المعنوي والعملية، على السواء، في نضالهم من أجل حقوق الإنسان.

تحديث لشهر يونيو/حزيران 2006

لم تتعزز خلال الستة الأشهر الأخيرة منذ انعقاد المؤتمر مسألة الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان وسلامتهم وإنجازاتهم كثيراً عما كانت عليه في التقارير القطرية التي تعود إلى أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2005، على الرغم من جهودهم النشطة بشأن العديد من المشكلات التي تتطلب المعالجة.

ففي الصومال، كان المدافعون عن حقوق الإنسان الأكثر تعرضاً للمخاطر في مقديشو في خضم تصاعد النزاع المسلح بين مليشيات المحاكم الإسلامية وائتلاف أمراء الحرب. فقد قتل مئات المدنيين على أيدي الجنابيين أثناء القتال عندما سيطرت المليشيات الإسلامية على العاصمة. ولم يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان الذين حضروا مؤتمر عنتبي من القيام بأنشطتهم، إلا أنهم ظلوا جميعاً سالمين.

بيد أنه وفي 29 مايو/أيار 2006، اعتُقل عبدي فرح محمد، المنسق الإقليمي في ولاية بوتلاند الإقليمية لشبكة السلم وحقوق الإنسان، المنتمية إلى شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان، لدعوته هيئات المجتمع المدني إلى القيام بمسيرة من أجل السلم بالعلاقة مع الاقتتال الجديد في مقديشو. وأطلق سراحه بالكفالة بعد يومين نتيجة للتدخلات السريعة من جانب منظمات المجتمع المدني الصومالية والشبكة. ولم يترتب على الاجتماع الذي طال انتظاره للحكومة الاتحادية الانتقالية وبرلمانها في بايدوا أي أثر واضح على الأزمة في مقديشو أو يشكل بداية فعلية لفرض حكومة وطنية وحكم القانون في الصومال.

وحقق "الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين"، وهو عضو حديث التسجيل في شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان بصفته نقابة تعمل في الصومال، نجاحات مرموقة في الدفاع عن الصحفيين من خلال إنشاء هيكل وطني لحماية الحرية الصحفية على الرغم من الدرجة العالية من انعدام الأمن وغياب المؤسسات الفعالة للدولة. وقد قام "حملة الحرية الصحفية" بإبلاغ مكتب "الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين" في مقديشو عن انتهاكات للحقوق الإنسانية للصحفيين، ما أدى إلى تدخلات سريعة وناجحة على نحو غير معتاد من جانب الاتحاد الوطني لدى رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات المحلية لأمراء الحرب، بدعم من اتحادات إعلامية دولية.

وفي أعقاب أعمال القتل للمتظاهرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 والأعتقالات الجماعية التي تلتها في إثيوبيا، واصل المدافعان الإثيوبيان عن حقوق الإنسان اللذان حضرا المؤتمر ولم يتمكنوا من العودة مساعيهما لطلب اللجوء. فكيفلي ملاط، رئيس اتحاد صحفيي الصحافة الحرة الإثيوبية، يحاكم غيايبا بتهمة سياسية يمكن أن تفضي إلى الحكم عليه بالإعدام إلى جانب قادة حزب المعارضة و14 صحفياً - هم من سجناء الرأي - بين 76 متهماً يحاكمون بتهمة الحياة العظمى في محاكمات يخشى العديدون بأنها ستكون جائرة وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها (11). وقد واصل حملته من أجل الحقوق الإعلامية فحضر مؤتمرات إعلامية في تنزانيا وبلجيكا وهولندا. أما يارد هايلامريام، وهو محقق يعمل مع "المجلس الإثيوبي لحقوق الإنسان"، فقد أبرز أدلة جديدة مثيرة للاهتمام أمام جلسة استماع للجنة البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ في مايو/أيار 2006 بشأن أعمال القتل التعسفي التي ارتكبتها قوات الأمن

(11) أنظر تقرير منظمة العفو الدولية لشهر مايو/أيار 2006، إثيوبيا - سجناء ضمير رهن المحاكمة بتهمة الخيانة: قادة أحزاب المعارضة ومدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون، رقم الوثيقة: AFR 25/013/2006.

الإثيوبية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. ومع أنه لم توجه إليه تهم رسمية بعد، إلا أنه من المتوقع أن تتعرض سلامته لمخاطر شديدة إذا ما أحرر على العودة إلى إثيوبيا. فقد فرضت قيود مشددة في إثيوبيا على أنشطة "المجلس الإثيوبي لحقوق الإنسان"، وهو حلقة الاتصال مع الشبكة، على الرغم من عدم تعرضه للهجوم المباشر بعد اندلاع الأزمة المستمرة منذ نوفمبر/تشرين الثاني.

وبين سجناء الضمير الذي يخضعون للمحاكمة في إثيوبيا بتهمة الخيانة أربعة من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان هم:

- البروفيسور ميسفين ولد ميريام، البالغ من العمر حالياً 76 عاماً ومؤسس المجلس الإثيوبي لحقوق الإنسان في العام 1991 ورئيسه حتى 2005؛
- دانييل بيكيللي، محام لحقوق الإنسان وسياسي، ومدير للأبحاث والدعاية في "المكتب الإثيوبي لاكتشين أيد"، وهي وكالة دولية للتنمية، ومشارك في "الدعوة العالمية من أجل العمل ضد الفقر"؛
- نيتسانيت ديميسي، محامي حقوق الإنسان والحقوق البيئية ومؤسس ومدير "منظمة العدالة الاجتماعية في إثيوبيا"، التي قامت بمراقبة الانتخابات وشاركت في حملة "الدعوة العالمية للعمل ضد الفقر"؛
- كاساهون كيببيدي، المعلم ورئيس فرع أديس أبابا لاتحاد المعلمين الإثيوبيين، الذي دأبت الحكومة على محاولة تصفيته، والذي يحاكم رئيسه، الدكتور تاي ولد سماية، غيابياً.

وفي أوغندا وكينيا وتنزانيا (باستثناء زنجبار)، كان المدافعون عن حقوق الإنسان قادرين بصورة عامة على مواصلة أنشطتهم بصورة علنية وبحرية معظم الوقت (على الرغم من أنهم لم يحققوا الإنصاف لضحايا الانتهاكات دائماً أو يتلقوا تعاوناً كبيراً من جانب الحكومات أو دعماً واسعاً من المجتمع) - باستثناء، وكما هو الحال في أوغندا على سبيل المثال، فيما يتعلق بقضايا حساسة جرى وصفها فيما سبق، من قبيل حقوق السحاقيات واللوطيين، وحرية الإعلام والحرب في الشمال. وتم في أوغندا في أبريل/نيسان إقرار مشروع قانون جديد بشأن المنظمات غير الحكومية يتضمن فقرات تقيد جهود جمعها للأموال وأنشطتها.

بيد أنه وفي زنجبار، واجه مدافعون عن حقوق الإنسان في منظمات من قبيل منظمة "الخدمات القانونية لزنجبار" (وهي منظمة عضو في الشبكة) صعوبة في مراقبة الانتهاكات من جانب قوات الأمن ضد أعضاء حزب المعارضة المعروف باسم "الجبهة المدنية المتحدة" قبل انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2005 وأثناءها وبعدها، وفي تحقيق العدالة للضحايا. وواصلت حكومة زنجبار التي تتمتع باستقلال ذاتي محدود عدم موافقتها على تسجيل "رابطة زنجبار لحقوق الإنسان" وتقييد عمل وسائل الإعلام الخاصة ومنع "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تنزانيا" الرسمية و"مركز الحقوق القانونية والإنسانية" المستقل (وهو حلقة الاتصال مع الشبكة لتنزانيا) من أن ينشطا في زنجبار.

وفي السودان، واصل المدافعون عن حقوق الإنسان التعرض للمضايقة والاستحواج من قبل أجهزة الأمن والاعتقال أحياناً، ولا سيما إبان الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في إقليم دارفور. وقد عمل المدافعون عن حقوق الإنسان بصورة وثيقة مع مراقبي حقوق الإنسان لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على الرغم من تعرضهم لبواعث قلق أمنية لا يستهان بها.

وفي 22 يناير/كانون الثاني، عقد اجتماع للمنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية في الخرطوم (حضره ممثلون لمنظمة العفو) أثناء انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي وتعرض للإغارة عليه من قبل قوات الأمن. وطلب هؤلاء تسليمهم الملفات وأجهزة الحاسوب المنقولة والوثائق. غير أن معظم المشاركين قاوموا ذلك ورفضوا قبول فصل النساء عن الرجال أو المشاركين المحليين عن المشاركين الدوليين. واعتقل المشاركون لفترة وجيزة وجرى تهديدهم.

وعمل مراقبو حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة في دارفور وأجزاء أخرى من السودان بصورة وثيقة مع المدافعين عن حقوق الإنسان السودانيين. ومع ذلك، فقد تواصلت مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان في دارفور وتعرضوا للاعتقال. ففي 13 فبراير/شباط، اعتقل أربعة من الموظفين ومتطوع واحد ممن يعملون لحساب "منظمة التنمية في السودان"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، أثناء عقدهم ورشة عمل تدريبية حول مراقبة حقوق الإنسان في جامعة **الدعين**. وأفرج عنهم دون توجيه تهم إليهم بعد سبع ساعات. وفي 16 مايو/أيار، اعتقل محاميان لحقوق الإنسان يعملان مع "مركز الأمل لمعالجة ضحايا التعذيب وإعادة تأهيلهم" في نيالا لبضع ساعات. ثم أمرا بالحضور يومياً إلى جهاز الأمن الوطني لإثبات وجودهم ولكن ذلك توقف إثر احتجاجات من مختلف أنحاء العالم.

وفي فبراير/شباط، سنت الحكومة قانوناً جديداً للمنظمات غير الحكومية يفرض قيوداً قاسية على عمل المنظمات غير الحكومية في السودان ويجول الحكومة سلطات تنظيمية مفرطة بالعلاقة مع أنشطة المنظمات غير الحكومية. وفي الشهر التالي، أمرت "لجنة المساعدات الإنسانية" الحكومية، التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية الإنسانية في السودان، بإغلاق مكاتب "منظمة التنمية في السودان" ومراكزها الطبية ومراكز تقديم الغذاء في دارفور، واستولت على مركباتها وجمدت حسابها المصرفي. وادعت "لجنة المساعدات الإنسانية" أن منظمة التنمية لم تتقدم بطلب لتسجيلها بمقتضى القانون الجديد للمنظمات غير الحكومية - مع أنه لم يدخل حيز النفاذ بعد ويعطي المنظمات غير الحكومية مهلة 60 يوماً لإعادة التسجيل. وإثر احتجاجات على هذا الإجراء، سمح لمنظمة التنمية باستئناف أنشطتها في أبريل/نيسان.

وقد أصدرت الشبكة من خلال منسقتها، حسن شير شيخ، 26 بياناً صحفياً حول انتهاكات الحقوق الإنسانية للمدافعين عن حقوق الإنسان في هذه البلدان (12). وتضمنت هذه التقارير حالات (ورد بعضها فيما سبق) من الصومال (بما فيه بوتلاند) وإثيوبيا والسودان وإريتريا وأوغندا وكينيا. وتناول العديد منها حالات صحفيين انتهك حقهم في حرية التعبير من خلال الاعتقال أو إغلاق الصحف أو الضرب أو الطرد من البلاد إثر نشرهم مقالات ترمي إلى حماية الحقوق الإنسانية للمدنيين وتنتقد السلطات.

مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للمخاطر

منذ انتهاء المؤتمر في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2005، تمكنت الشبكة من مساعدة عدة مدافعين عن حقوق الإنسان معرضين للخطر طلبوا توفير ملجأ لهم في أوغندا بسبب ما يتعرضون له من اضطهاد في أوطانهم. وساعد مكتبها في

(12) تضمنت الأنشطة الأخرى لمشروع المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي المتعلقة بدعم المدافعين عن حقوق الإنسان حضور اجتماع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي انعقد في غامبيا في مايو/أيار 2006.

كمبالا مدافعين عن حقوق الإنسان في التعامل مع السلطات الأوغندية وفي تقديم طلبات للحصول على وضع اللجوء وفي الاتصال بالسفارات الأجنبية للحصول على تأشيرات دخول للسفر خارج أوغندا. وحققت الشبكة النجاح على وجه الخصوص في الحصول على أموال للطوارئ من منظمات مانحة لتغطية بعض النفقات المعيشية العاجلة لمدافعين عن حقوق الإنسان بحاجة ماسة إليها. كما وفرت لهم تسهيلات مكتبية ووفرت لهم إمكانية استخدام الإنترنت، ما أتاح لهم مواصلة عملهم في مضمار حقوق الإنسان والإبقاء على اتصالاتهم مع زملائهم في الوطن. وبصورة عامة، تهدف الشبكة إلى مد المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر المباشر بالمساعدة الأساسية لفترة محددة من الزمن إلى حين توافر الفرصة لعودتهم إلى أوطانهم بسلام أو إعادة توطينهم في بلد ثالث يتفق عليه جميع المعنيين.

كما قدمت منظمة العفو الدولية المساعدة لمدافعين عن حقوق الإنسان في شرقي أفريقيا والقرن الأفريقي من خلال برنامجها الخاص بالمدافعين الأفارقة عن حقوق الإنسان التابع لمكتبها الإقليمي لأفريقيا في كمبالا. ويتضمن ذلك الدعم الطارئ والإقامة والتوظيف المؤقت لمدافعين عن حقوق الإنسان معرضين للخطر وتنظيم أنشطة حملات ودعاوى عامة لصالحهم. ويتلقى ما يربو على 30 مدافعاً عن حقوق الإنسان في الوقت الراهن الدعم في أفريقيا في نطاق هذا البرنامج، بما في ذلك تسعة منهم في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وقد قُدمت إليهم المساعدة في مواجهة تهديدات وانعدام للأمن كانوا يواجهونها في بلدانهم. وعلى وجه الخصوص، لم يقتصر الجانب الخاص بالتوظيف المؤقت من البرنامج على توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر من مواجهة المزيد من المخاطر وإنما أيضاً إعطائهم الفرصة لمواصلة عملهم كمدافعين عن حقوق الإنسان والاستفادة من مهاراتهم و خبراتهم في البلدان المضيفة.

كيفية الاتصال بالشبكة

مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

العنوان البريدي: ص. ب. 11027، كمبالا، أوغندا

عنوان الشارع: Human Rights House, Plot 1853, Lulume Road, Nsambya, Kampala

بريد إلكتروني: ehahrdp@yahoo.ca

المنسق حسن شير شيخ، hshire@yorku.ca

هاتف: +256-41-510263، خط فرعي: 112؛ أو +256-41-267118 (مباشر)

فاكس: +256-41-267117

بريد إلكتروني: www.yorku.ca/crs/AHRDP/Conference/Confhome.htm

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع من شاركوا في تنظيم المؤتمر وإنتاج هذا التقرير. وعلى وجه الخصوص، يود المنظمون الإعراب عن امتنانهم لديو توموسيم ونورا ريهمر من مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن

الأفريقي؛ وميشيل ميلارد من مركز دراسات اللاجئيين في جامعة يورك في تورونتو بكندا؛ والمتطوعين والموظفين المؤقتين وموظفي مكتب أفريقيا الإقليمي لمنظمة العفو الدولية؛ والفرع الكندي لمنظمة العفو الدولية.

ويود مشروع المدافعين أيضاً توجيه الشكر إلى الجهات التالية لما أسهمت به في نفقات المؤتمر: المركز الدولي للأبحاث والتنمية في كندا؛ وأوكسفام – هولندا؛ ومركز دراسات اللاجئيين في جامعة يورك، كندا؛ ومؤسسة فورد.

الملحق أ

إعلان شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي

نحن المدافعين عن حقوق الإنسان في جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وأرض الصومال والسودان، بما فيه جنوب السودان، وتنزانيا وأوغندا، المجتمعين في مؤتمر المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي الذي ينظمة مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنظمة العفو الدولية، والمنعقد في فندق ويندسور بحيرة فكتوريا، في عنتيبي، بأوغندا، ما بين 30 أكتوبر/تشرين الأول و4 نوفمبر/تشرين الثاني 2005؛

إذ نعيد إلى الأذهان أن المدافعين عن حقوق الإنسان هم رجال ونساء يعملون من أجل تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها إقليمياً ودولياً وحماتها، بما في ذلك من يعملون منهم بشأن الحقوق المدنية والسياسية وكذلك من يعملون بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالوسائل السلمية؛

إذ تأخذ بعين الاعتبار الدور الكبير للمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، في تعزيز السلم وحقوق الإنسان والحكم الصالح والديمقراطية وحكم القانون وترسيخها؛

إذ نعرب عن عميق قلقنا بشأن المجازفات والأخطار الشخصية العظيمة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المضايقة والعقوبات القاسية والحاطة بالكرامة، والتعذيب والترهيب والتهديد بالقتل والسجن والاختطاف والاعتقال التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء والاعتقال في مراكز غير قانونية؛

إذ نعرب عن عميق قلقنا من أن المدافعين عن حقوق الإنسان يُخضعون أحياناً لتصريحات علنية تنزع عنهم صفتهم الإنسانية وتفت من عزمهم، بما في ذلك حملات التشهير والاضطهاد السياسي وتلم السمعة والمراقبة المتواصلة؛

إذ نعرب عن عميق قلقنا بشأن البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل فيها المرأة كمدافعة عن حقوق الإنسان والمخاطر الخاصة التي تواجهها، بما في ذلك الوصم الاجتماعي والمضايقة الجنسية والتمييز على أساس نوعها الاجتماعي والضغط التي تفرضها ضد المدافعات عن حقوق الإنسان الممارسات التقليدية والجهات غير الحكومية ومرتكبو العنف ضد المرأة والمجتمع الأبوي؛

إذ تأخذ في الحسبان غياب الآليات الوطنية أو عدم كفايتها لتوفير الحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان، وعدم اعتراف الحكومات والمؤسسات الحكومية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي بوجود إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق ومسؤولية الأفراد والجموعات وهيئات المجتمع عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً وحماتها، الصادر في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998 (إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان)؛

إذ نعترف بوجود الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحمي المدافعين عن حقوق الإنسان، بما فيها إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان للاتحاد الأوروبي وقرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة الأفريقية) المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وسواها من الاتفاقيات الإقليمية والدولية؛

إذ نوكد على أهمية الدور الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص للجنة الأوروبية المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا في توفير الحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي؛

إذ نعترف بأهمية التضامن فيما بين المدافعين عن حقوق الإنسان والشبكات وبأهمية بناء الشبكات على الصعيد الوطنية والإقليمية الفرعية، ومع المجتمع الدولي، باعتباره مصدراً حيوياً لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان كأفراد؛

ندعو:

جميع الحكومات والمؤسسات الحكومية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي إلى الاعتراف بشرعية الدور الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان وأهميته في تعزيز السلم وحقوق الإنسان والحكم الصالح والديمقراطية وحكم القانون وترسيخها؛

جميع الحكومات والمؤسسات الحكومية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي إلى ضمان موازنة التشريعات الوطنية والإجراءات الإدارية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات المنبثقة عن المجتمع المدني مع المبادئ التي كرسها إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وإلى دعم دور المدافعين عن حقوق الإنسان؛

الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية إلى دعم عمل الآليات الخاصة للأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتنمية مناخ من الاحترام لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان؛

الآليات الخاصة للأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى إيلاء اهتمام خاص لوضع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وإلى دعم جهودهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

مجموعة شرق أفريقيا، المتمثلة في "السلطة ما بين الحكومية الخاصة بالتنمية" (إيغاد) والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، إلى الدخول في حوار مع الجهات المعنية بغرض حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛

الاتحاد الأوروبي إلى وضع مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان لشهر يونيو/حزيران 2004 موضع النفاذ الكامل، ولا سيما عن طريق تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان في الإقليم بالموارد الكافية وتمكينهم من القيام بعملهم في ميدان حقوق الإنسان؛

المجتمع الدولي والحكومات الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والوجود الميداني للأمم المتحدة والفرق القطرية العاملة في أفريقيا من أجل حقوق الإنسان والتنمية وإعادة البناء للمناطق التي مزقتها الحرب، وبشأن المرأة والطفل واللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً، على سبيل المثال، إلى تضمين استراتيجياتها وبرامجها مسألة تعزيز حقوق الإنسان ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي؛

المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي إلى دعم الشبكة والمشاركة الفعالة في إنجاز عملها؛

ويقرر:

الوقوف كتفاً إلى كتف لإظهار الدعم على نحو لا يتزعزع للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما أولئك الذين يعملون تحت التهديد في حالات النزاع المسلح، وأولئك الذين يواجهون القمع السياسي والقانوني وغيرهما من أشكال الانتهاكات؛

دعم الآليات الإقليمية والدولية الخاصة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛

نشر هذا الإعلان على الملأ وتنفيذ خطة العمل لشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي.

جرى تبنيه بإعلان الموافقة بالهتاف،

4 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، عنيتي، أوغندا

الملحق ب

خطة العمل

بعد أن قمنا بتحليل الأوضاع التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، نعتزف بما يلي، ونعرب عن بواعث قلقنا بشأنه:

قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان

- عدم كفاية التدريب والمهارات والمعارف اللازمة لفهم الآليات الإقليمية والدولية الموجودة لحقوق الإنسان
- ضعف الشبكات الوطنية والإقليمية للمدافعين عن حقوق الإنسان
- الصعوبات التي يواجهها عمل حقوق الإنسان في بلدان لا تضم منظمات لحقوق الإنسان، مثل إريتريا
- الصعوبات التي يواجهها عمل حقوق الإنسان في الدول المنهارة
- عدم توافر الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد
- عدم كفاية فرص الوصول إلى المعلومات
- غياب الاعتراف بعمل المدافعات عن حقوق الإنسان من النساء
- عدم كفاية أعداد المدافعات عن حقوق الإنسان على مستوى وضع السياسات وصنع القرار في منظمات حقوق الإنسان.

البيئة القانونية

- عدم وجود التشريعات الوطنية المتماشية مع المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- عدم وجود الاستعداد لدى حكومات معينة بأن تتقيد بالقرارات القانونية عند خسارتها لقضية تتعلق بحقوق الإنسان في المحاكم
- استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بقضايا قانونية تباشرها الحكومات
- الاعتقالات المتكررة والمضايقات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات الحكومية (الرسمية وشبه العسكرية)
- إفلات مرتكبي انتهاكات الحقوق الإنسانية للمدافعين عن حقوق الإنسان من العقاب، وعدم إنصاف هؤلاء.

البيئة السياسية

- عدم الاعتراف بتجارب معينة تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان
- غياب الوعي والقبول لمسائل تتعلق بالأقليات الجنسية وغيرها من الفئات المهمشة
- عدم كفاية ما يتوافر من حرية التعبير وسيطرة الحكومات على وسائل الإعلام

- استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بالتشهير وإساءة السمعة برعاية حكومية
- تفويض مصداقية منظمات حقوق الإنسان المستقلة بواسطة تدخل "المنظمات غير الحكومية التي تُنشئها الحكومات"
- غياب الوعي المجتمعي بقيم المدافعين عن حقوق الإنسان
- استمرار التمسك بممارسات تقليدية ضارة تؤثر على حقوق المرأة.

البيئة النفسية – الاجتماعية

- تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان على نحو مباشر لخطورة شديدة بأن يقعوا ضحايا للصددمات وللترويع نيابة عن الآخرين وللإحتراق
- غياب الدعم النفسي – الاجتماعي المؤسسي للمدافعين عن حقوق الإنسان على كافة المستويات
- عدم توافر المجال والموارد للتعامل مع الصدمات والتجارب المرعبة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان على كافة المستويات.

الاستراتيجيات والتحديات

1. استراتيجيات لتعظيم قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان

- وضع إطار للتحليل على أساس النوع الاجتماعي في سياق عمل حقوق الإنسان
- الالتزام بمراجعة سياسات وإجراءات منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال منظور تحليلي يعتمد النوع الاجتماعي، وإجراء تغييرات بحسب ما هو مطلوب
- تدريب المدافعين عن حقوق الإنسان على استخدام الاتفاقيات والآليات الخاصة الإقليمية والدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وآليات اللجنة الأفريقية، وآليات الأمم المتحدة)
- الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الأقليات
- الارتقاء بالوعي والتعليم بشأن الحاجات الخاصة للمدافعين عن الأقليات الجنسية ومن يدافعون عن الأشخاص الذين يواجهون التحدي الجسدي وغيرهم من الفئات المهمشة
- التكفل بالتدريب على إدارة المخاطر وجمع الأموال والاتصالات والعمل الإعلامي
- تنمية المهارات من أجل تطوير القدرة على إعداد التقارير والتوثيق وتقويم البرامج بفعالية أكبر
- وضع استراتيجية إعلامية واستخدام وسائل الإعلام لإبراز صورة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان
- إنشاء مركز للموارد والتوثيق على شبكة الإنترنت، بما في ذلك موقع إلكتروني، وقاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن المعلومات وتوفير الموارد لها
- تيسير الوصول إلى الأموال المخصصة لاحتياجات الطوارئ

- إقامة علاقات مع منظمات لديها برامج خاصة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وصيانة هذه العلاقات (صندوق التحركات العاجلة في أفريقيا، وبرنامج منظمة العفو الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتوظيفهم داخلياً، وبرنامج منظمة "الخط الأمامي" (Frontline) للمنح الصغيرة).

2. استراتيجيات لتعزيز الحماية القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان

- تحليل التشريع الوطني الذي لا يتساوق مع المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- الارتقاء بالوعي بشأن القوانين التي تعرقل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تثقيف الجمهور والقيام بأنشطة للاتصال بشتى قطاعات المجتمع
- دعوة الحكومات والمؤسسات الوطنية وكسب تأييدها من أجل التقيد بأحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- التدريب على كسب التأييد من أجل ضمان تقيد الحكومات بالقرارات القانونية
- وضع برامج تدريبية تستهدف الموظفين الحكوميين والسلطات الأخرى وصنّاع القرار وصانعي السياسات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحمائهم
- ينبغي على أمانة سر الشبكة التجاوب مع الحالات العاجلة للمدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم الدعم لهم عن طريق تسهيل انتفاعهم بالآليات الوطنية والإقليمية والدولية
- تشجيع الاستراتيجيات والتحركات التفاعلية في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان التي يمكن أن تتضمن آليات للإنذار المبكر والتقييم المستدام للبيئة من خلال أدوات لإدارة المخاطر
- إجراء اتصالات ومراسلات بشأن حالات المدافعين عن حقوق الإنسان الأفراد مع الآليات الإقليمية والدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على السواء
- رصد محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان الأفراد ومراقبة إجراءاتها
- دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان والفئات المهمشة الأخرى، من أجل الانتفاع بالنظام القضائي والحصول على أشكال التعويض المناسبة.

3. استراتيجيات لتحسين البيئة السياسية للمدافعين عن حقوق الإنسان

- عقد جلسات منتظمة لتبادل المعلومات مع الموظفين الحكوميين وغيرهم من السلطات، ومع صنّاع القرار وصانعي السياسات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بعمل وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والحفاظ على هذا الشكل من الصلات
- مقارنة بعثات الاتحاد الأوروبي وغيرها من السفارات من أجل التوعية بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والحصول على التزام بتنفيذها
- ينبغي على الشبكة أن تتقدم بطلب للحصول على وضع مراقب لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- إقامة صلات منتظمة مع الآليات الإقليمية والدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والحفاظ على هذه الصلات
- الارتقاء بوعي السلطات بشأن الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي للمرأة بالعلاقة مع المدافعات عن حقوق الإنسان
- الالتزام بدعم الحملة الدولية بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان
- الارتقاء بوعي الشركات الكبرى متعددة القوميات والوطنية وكسب تأييدها فيما يتعلق بواجبها بأن تتقيد بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- ينبغي أن تقيم الشبكة والاتلافات الوطنية صلات مع الهيئات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية من أجل الارتقاء بالوعي فيما يتعلق بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.

4. استراتيجيات لتنمية الدعم النفسي – الاجتماعي للمدافعين عن حقوق الإنسان

- إقامة الصلات مع المراكز الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة الصدمات ومكافحة التعذيب وإعادة التأهيل، والحفاظ على هذه الصلات
- إشراك هذه المراكز في تقديم الدعم النفسي – الاجتماعي للمدافعين عن حقوق الإنسان إما عن طريق توفير الخدمة المباشرة أو من خلال بناء القدرات (عقد جلسات لتدريب المدربين)
- الالتزام بخلق فضاء وتطوير نموذج لأعضاء الشبكة كيما يتمكنوا من إدارة مجموعات للدعم من زميل إلى زميل على أساس منتظم.

الملحق ج

جدول أعمال المؤتمر

الأحد، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2005

تسجيل المشاركين	2:00 – 5:00 مساءً
استقبال الافتتاح وصول المندوبين	3:00 – 5:00 مساءً

الاثنين، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2005

تسجيل المشاركين	8:00 – 9:00 صباحاً
ترحيب معرض مفتوح حسن شير شيخ، منسق مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	9:00 – 10:30 صباحاً
جلسة الافتتاح العامة كلمة تمهيدية: أليكس نيفه، مدير فرع منظمة العفو في كندا	
خطاب رئيسي: جانايبا جوهيم، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا (قرأه بالنيابة عنها رشيد مولومبا)	
كلمة الافتتاح: مارغريت سيكاغيا، رئيسة اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان	
استراحة صباحية	10:30 – 11:00 صباحاً
تقارير قطرية/تفحص التحديات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان	11:00 – 1:00 صباحاً
فترة غداء	1:00 – 2:00 ظهراً
ورشة عمل أ: المدافعون عن حقوق الإنسان الذي يعملون في حالات النزاع المسلح	2:00 – 3:30 صباحاً
ورشة عمل ب: المدافعون الذين يواجهون قمعاً سياسياً	
ورشة عمل ج: المدافعون الذين يواجهون قمعاً قانونياً	
فترة غداء	3:30 – 4:00 مساءً
جلسة عامة: تقارير ورشات العمل	4:00 – 5:00 مساءً
الاستخلاصات والدروس المستفادة	5:00 – 5:30 مساءً
عشاء	7:00 مساءً

الثلاثاء، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

الاتفاقيات الدولية والإقليمية للمدافعين عن حقوق الإنسان موسى غسّاما، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان	معرض مفتوح	9:00 - 10:30 صباحاً
استراحة صباحية		10:30 - 11:00 صباحاً
ورشات عمل حول استخدام آليات الحماية الدولية والإقليمية		11:00 - 12:30 صباحاً
فترة غداء		12:30 - 2:00 ظهراً
ألوية السلام الدولية - تقدير المخاطر والإدارة الأمنية لويس فان إيستشوت، ألوية السلام الدولية		2:00 - 3:30 ظهراً
استراحة ما بعد الظهر		3:30 - 4:00 مساءً
ورشة عمل أ: الإدارة الأمنية في حالات النزاع المسلح		4:00 - 5:30 مساءً
ورشة عمل ب: الإدارة الأمنية في مواجهة القمع السياسي		
ورشة عمل ج: الإدارة الأمنية في مواجهة القمع القانوني		
جلسة عامة: تقارير ورشات العمل		5:30 - 6:30 مساءً
الاستخلاصات والدروس المستفادة		6:30 - 7:00 مساءً

الأربعاء، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

تضمين النوع الاجتماعي في تيار العمل الرئيسي وإضفاء بعد النوع الاجتماعي على المدافعين عن حقوق الإنسان فايزة جاما محمد، "المساواة الآن"	معرض مفتوح	9:00 - 10:30 صباحاً
استراحة صباحية		10:30 - 11:00 صباحاً
المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير بانكوك والحملات العملية التي نظمتها "المساواة الآن" فايزة جاما محمد، "المساواة الآن"		11:00 - 12:30 صباحاً
فترة غداء		12:30 - 2:00 ظهراً
المشورة المتخصصة لضحايا الصدمات والاستراتيجيات الموائمة للمدافعين عن حقوق الإنسان تيريسا دريميتسيكاس، المركز الكندي لضحايا التعذيب (تورونتو) وميشيل ميلارد، مركز دراسات اللاجئيين (جامعة يورك، تورونتو)		2:00 - 3:30 ظهراً
استراحة ما بعد الظهر		3:30 - 4:00 مساءً
المشورة المتخصصة لضحايا الصدمات والاستراتيجيات الموائمة للمدافعين عن حقوق الإنسان (متابعة)		4:00 - 5:30 مساءً
المشورة المتخصصة لضحايا الصدمات (متابعة)		5:30 - 6:30 مساءً

الاستخلاصات والدروس المستفادة		6:30 - 7:00 مساء
غداء		7:00 مساء

الخميس، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

كسب التأييد والعمل الإعلامي للمدافعين عن حقوق الإنسان كيث ريمستاد (الفرع الكندي لمنظمة العفو): خبرات تنظيم الحملات من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية	معرض مفتوح	9:00 - 10:30 صباحاً
استراحة صباحية		10:30 - 11:00 صباحاً
التخطيط للعمل الدعائي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وتنظيمه بشير أحمد (الأمانة الدولية لمنظمة العفو، فريق شرق أفريقيا)		11:00 - 12:30 صباحاً
فترة غداء		12:30 - 2:00 ظهراً
ورشة عمل أ: وضع خطة عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح		2:00 - 3:30 ظهراً
ورشة عمل ب: وضع خطة عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون القمع السياسي		
ورشة عمل ج: وضع خطة عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون القمع القانوني		
استراحة ما بعد الظهر		3:30 - 4:00 مساء
جلسة عامة: عرض خطط العمل المبنية عن ورشات العمل		4:00 - 5:00 مساء
غداء احتفالي		7:00 مساء

الجمعة، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

إطلاق شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي	معرض مفتوح	9:00 - 10:30 صباحاً
حسن شير شيخ، مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي		
تعليقات ختامية ومؤتمر صحفي جين لوكينغا، منسق المدافعين عن حقوق الإنسان لأفريقيا، منظمة العفو الدولية		10:30 - 2:30 صباحاً